جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

السياسة الاجتماعية في الجزائر وإشكالية تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى 2014-2020

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- معمري علاء الدين
-

إشراف الأستاذ:
-د. الكر محمد

لجنة المناقشة

-د/أ. قيرع سليم	رئيسا
-د/أ. الكر محمد	مقررا
-د/أ. قوادرية بورحلة	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

كلمة شكر

أولا الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي أنار دربنا بالعلم والمعرفة، وأعاننا ووفقنا في إتمام هذا البحث و الصلاة و السلام على خير الأنام محمد صلى الله عليه و سلم نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور "الكر محمد" الذي شرفنا بقبول الإشراف على هذه المذكرة و الذي ساندنا بنصائحه وتوجيهاته ويسر لنا سبل البحث و كان خير مرشد و نعم الأستاذ الموجه

كما نشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذه المذكرة و على النصائح والملاحظات الهامة و المفيدة التي ستزيد من قيمة المذكرة

كما نشكر كلَ من قدم لنا يد العون والمساعدة، من قريب أو من بعيد، أساتذة،و طلبة، وإداريين. ونسأل الله عز وجلَ أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم، إنه قريب مجيب

إهداء.

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من أبتغي رضاهما بعد الله

إلى الوالدين الغاليين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى كل العائلة الكريمة

إلى كل هؤلاء و غيرهم ممن تجاوزهم قلمي و لن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة

جهدي

المتواضع

مقدمة

خلال فترة الثمانينات والتسعينات، بقي نطاق السياسة الاجتماعية غير كاف لتحقيق تنمية اجتماعية متوازنة، لكن في أوائل القرن 21 ظهر اجماع على أن السياسة الاجتماعية هي جزء من الوظيفة الأولية للدولة، ففي الجزائر ورغم التحول في الاختيارات التنموية، ظلت السياسة الاجتماعية تحظى بالاهتمام من طرف السلطات العمومية، على اعتبارها من أهم المسببات في الرفع من رفاه ومستوى معيشة الفرد الجزائري وبناء مجتمع أكثر تماسكًا واستقرارا، فموضوع السياسة الاجتماعية يعنى في المقام الاول بتحقيق تنمية اجتماعية ومستوى معيشي لائق لكل الفئات الاجتماعية، والتخطيط لها يخضع بالأساس إلى فهم احتياجات وحجم المشاكل التي يعاني منها الفرد والمجتمع، وتحقيق المطالب الاجتماعية الاساسية كتوفير الخدمات الضرورية من صحة وتعليم وسكن وتشغيل. وكل ما يرتبط ارتباطا مباشرا بالمسألة الاجتماعية في مفهومها،

وقد أدركت دول العالم ومن بينها الجزائر ضرورة الإهتمام بعنصر البشري بصفة خاصةوالتنمية البشرية بصفة العامة وذلك عن طريق التسيير الأمثل لسياسات الاجتماعية، فقد عملت الجزائر على تحسين مستوى التعليم الذي بدوره يعمل على تنمية رأس المال البشري وخاصة على المستوى النوعي وبإنتهاج المزيد من الإصلاحات في قطاع التعليم وربطه بسوق العمل ورفع العائد منه فهو السبيل للإرتقاء بالمجتمع، أّما فيما يخص السياسة الصحية فقد شيدت منذ بداية الثمانينات تقدما محوظا ومنتصرا في الارتقاء بالحالة الصحية للمواطن الجزائري، حيث تراجع معدل الوفيات بصفة عامة، وارتفع متوسط العمر عند الولادة كلها عوامل عوامل تدل على تحسن في هذا القطاع على الرغم ما يشوبه من معوقات، وعليه تواصل السلطات الجزائرية بذل مجهودات كبيرة في مجال تسير السياسات الإجتماعية ، لكن في نفس الوقت لوحظ نوع من التسارع والخطأ في هذه البرامج من خلال بقاء مؤشرات المسألة الاجتماعية في مستواها المعهود كالفقر والبطالة. حيث أن نجاح السياسة الاجتماعية ليس رهينا بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فحسب، بل أنه يتوقف

على ضرورة المشاركة الفاعلة في بناء خطط وبرامج ومشاريع يتسنى للدولة من خلالها تحقيق تكامل بين التشريعات والمراسيم التي تسنها وبين ترجمتها، لمحاربة الواقع المتأزم وتحقيق الاهداف المسطرة ضمن برامجها ومخططاتها التنموية، والمحافظة على توازناتها الاقتصادية .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء آثار السياسة الاجتماعية و تأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر مركزين ، ومن جهة أخرى تكمن أهمية الدراسة في معرفة كيف واجهت الدولة هذه التحديات وحافظت على التوازنات الاقتصادية الكبرى

أسباب اختيار الموضوع :

الذاتية:

كون أن تخصصي سياسات عامة ما جعلنا نهتم بدراسات السياسة الاجتماعية في الجزائر واشكالية تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى والذي يهتم بمعرفة تأثير السياسة الاجتماعية على التوازنات الاقتصادية الكبرى ، خاصة في ظل انهيار اسعار النفط وتقلص إيرادات الدولة

الموضوعية:

- تدعيم المكتبة الجامعية ببحوث نظرية تكشف واقع السياسات الإجتماعية في
- نقص الدراسات التي تناولت موضوع السياسات الاجتماعية وتأثيرها على الاقتصاد.
- الوقوف على مسؤولية الدولة في مدى إهتمامها بالسياسات الاجتماعية .

الدراسات السابقة:

لأن البحث العلمي حلقة متصلة ببعضها البعض، فكل جهد علمي البد أن يكون قد سبقته جهود علمية أخرى متمثلة في دراسات سابقة. ولإنجاز هذه الدراسة استعانت الباحثة بالعديد من الدراسات التي تناولت اشكاليات مشابهة او مرتبطة بموضوع الدراسة على غرار:

-"السياسة المالية كالية لتحقيق التوازن الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر) مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير بجامعة وهران 2 حيث تحدث على السياسية المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي

- مذكرة رسم السياسات العامة الاجتماعية في الجزائر في ظل الأزمات الاقتصادية 2014 2020 طرافي ، سباعي, رشيد ، تهدف هذه المذكرة الى دراسة العلاقة بين رسم السياسة العامة الاجتماعية وتذبذب اسعار النفط في الجزائر وكذا تحليل واقع رسم السياسة العامة الاجتماعية في الجزائر في ظل الازمة الاقتصادية الاخيرة لسنة2014 .

الإشكالية العامة :

خلال العقد الأخير من القرن الواحد ولعشرين عرفت الجزائر عدة تطورات على الساحة الداخلية والإقليمية مما آثرت على المسار السياسي والاقتصادي للجزائر مما انعكس حتما على رسم السياسات العامة الاجتماعية التي هي بدورها ومن خلال نجاحها أو فشلها تؤثر على تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يعد ركيزة قيام أي دولة

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ماهي السياسات الاجتماعية في الجزائر و ماهي التوازنات الاقتصادية و كيف حققت الدولة التوازن الاقتصادي ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات منها:

-ماهي السياسات الاجتماعية ؟

-ماهو التوازن الإقتصادي ؟

-و كيف حققت الجزائر التوازن الإقتصادي في ضل السياسة الاجتماعية ؟

المنهج المتبع في الدراسة :

استدعت دراستنا إلى استعمال المنهج التاريخي هو منهج يستخدم للحصول على وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه. أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة و تحليل بعض المشكلات الإنسانية و العمليات الاجتماعية والحاضرة والمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث و الحقائق الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها ولا تقف فائدا عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية في توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل. وسنستخدم هذا المنهج لمعرفة تاريخ السياسات الاجتماعية في الجزائر وكيف تصنع .

كما استدعت الدراسة لاستخدام المنهج الوصفي التحليلي وهو طريقة من طرق التحليل والتفكير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة وهو طريقة تصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليليها إخضاعها للدراسة الدقيقة. وسيتم استخدام هذا المنهج في وصف وتحليل انعكاس السياسية الاجتماعية في الجزائر وتأثيرها على التوازنات الاقتصادية الكبرى

أهداف الدراسة :

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة السياسات التي تنتهجها الدولة الجزائرية في تحقيق التوازنات الاقتصادية ، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات الاجتماعية

- معرفة اهمية السياسية الاجتماعية

- معرفة اهمية تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى .

حدود الدراسة :

تمثلت حدود الدراسة في:

الحدود العلمية:

نتناول خلالها إشكالية الدراسة المتكونة من ثلاث محاور ، المحور الأول مستقل تمثل في السياسة الاجتماعية الجزائرية، و الثاني والثالث متغيران تابع تمثل في التوازن الإقتصادي و إجراءات استعادة التوازن الإقتصادي في الجزائر .

الحدود المكانية:

تتحدد دراستنا بالجزائر

الحدود الزمنية:

تتركز حدود دراستنا في الفترة من 2014 إلى غاية 2020 .

الفصل الأول

تمهيد :

تلعب السياسات الاجتماعية دورا بارزا وإسهاما فعالا في تأسيس وتوجيه الرعاية والرفاه الفردي في المجتمع، وتمكين فئات مستهدفة من تحقيق الأهداف المجتمعية العامة، فهي تعد ضرورة اجتماعية تفرضها المسؤولية الاجتماعية لتقديم رؤية شمولية لفهم مشكلات المجتمع وتحقيق تنمية بشرية عالية ومتطورة عن طريق الاهتمام بالإنسان في حد ذاته، حيث تتضمن كينونته والوفاء بحاجته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد لحياة أي عن طريق تنميتة في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الإجتماعية

إن مصطلح السياسة الإجتماعية لديه مجموعة من التعاريف العديدة التي يطرحها الفكر الإجتماعي، والتي تباينت فيها مدلولات هذا المفهوم نتيجة إختلاف وجهات النظر بين المدارس التي ينتمي إليها المنظرون الإجتماعيون من الناحية العقائدية واختلاف النواحي المنهجية بين الباحثين في العلوم الإجتماعية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الإجتماعية

عند تعريفنا للسياسة الإجتماعية نلاحظ أن هذا المفيوم يتكون من كلمتين هما سياسة والإجتماعي، فكلمة سياسة Policy تعني وجود غايات وأهداف يتطلب تحقيقها، أما لفظ الإجتماعي Social فتعني معايير مختلفة[1].

يعرف بدوي السياسة الاجتماعية بأنها هي: مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة[2]

ويعرفها (تيتمس Titmuss) : السياسة الاجتماعية هي: خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات , لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع[3] .

يتضح من هذا التعريف ما يلي:

– السياسة الاجتماعية عبارة خطة حكومية , أي عمل تقوم به السلطة التنفيذية في المجتمع.

---

[1] محمد محمود المهدي، **ممارسة السياسة الإجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، مصر: المعيد العالي للمقدمة الاجتماعية بالإسكندرية، ،2001ص63.

[2] بدوي، أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2 ، مكتبة لبنان، بيروت**، 1986م،ص387.

[3] محمد محمود المهدي، **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، مصر: المعهد العالي للمقدمة الاجتماعية بالإسكندرية، 2001 ،ص 63 .

– توضع هذه الخطة بناء على القيام بمجموعة من الدراسات العلمية للوقوف على الظروف الحالية للمجتمع من موارد وإمكانات ومشكلات , وأيضاً عملية استشراف للمستقبل وتقديره.

– تحديد مسارات العمل والاتجاهات التي يجب الالتزام بها حتى يمكن التغلب على المشكلات المتوقعة أو الظروف المتوقعة حدوثها مستقبلاً .

– تحقيق رفاهية المجتمع في كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ويعرفها (مارشال Marshall): السياسة الاجتماعية هي: سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة من البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها[4]. يتضح من هذا التعريف ما يلي:

– اتفق مارشال مع تتمس في أن السياسة الاجتماعية عمل حكومي ـ أي أن السلطة التنفيذية تعد الجهاز المسئول عن وضع صياغة السياسة الاجتماعية لمجتمع.

– أشار التعريف إلى أن السياسة الاجتماعية عبارة عن مجموعة من البرامج والنظم التي يمكن عن طريقها أن تحقق الحكومة أهدافها الاجتماعية في المجتمع وتقدم خدماتها للأفراد.

– أوضح التعريف أمثلة لمجالات العمل التي تضمنها السياسة الاجتماعية وتعمل فيها برامجها ومشروعاتها المختلفة في سبيل تحقيق أهداف المجتمع.

– أوضح التعريف أن هدف السياسة الاجتماعية الأساسي هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع

أما تعريف" تاونسيد Townsed" : هي مجموعة اساليب التدخل التي يجب ان تتبناها التنظيمات الصناعية المهنية والتطوعية والجماعات السياسية لتحقيق اغراض وغايات

[4] محمد أحمد بيومي ، محروس خليفة ، **الاتجاهات النظرية والمنهجية في السياسة الاجتماعية** ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، 2006 ، ص 87.

اجتماعية من شأنها الوصول الى المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومراعاة توزيع الثروة وتامين الدخل بما يؤدي لمواجهة الحاجات وتحقيق المساواة في المجتمع[5].

ويعرفها د. عبد العزيز مختار: السياسة الاجتماعية بأنها محصلة التفكير المنظم الذي يستند الى ايديولوجية المجتمع ويسعى الى تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل, وتوضيح مجالات خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية كما يوضح ويحدد هذا التفكير المنظم والاتجاهات العامة التي تحكم جهود التخطيط لخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية[6].

ومن خلال إستعراضنا لمجموعة التعاريف السابقة الذكر يتضح لنا:

– إن السياسة الاجتماعية عبارة عن عمليات سياسية تعتمد على تدخل سلطة الدولة وهي أعلى سلطة مسؤولة عن إتخاذ القرارات في المجتمع

– إن السياسة الاجتماعية هي عملية إتخاذ القرارات التي تتعلق بأهداف المجتمع خلال فترة زمنية على المدى البعيد.

– ترتبط بإيديولوجية المجتمع والإتجاهات السائدة فيه وأيضا بالمناخ الثقافي العام .

– السياسات الإجتماعية تشمل الجهود الحكومية والجهود الأهلية معا في برامج الرعاية الإجتماعية وهي عملية مشتركة بين الدولة والمواطنين المستفيدين منها.

[5] يحي درويش وآخرون : **السياسة الإجتماعية** ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1962 ، ص 14.

[6] عبد العزيز مختار ، رياض حمزاوي ، **التخطيط الاجتماعي من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1984 ، ص 221.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الاجتماعية ونماذج صنعها.

الفرع الأول : التطور التاريخي للسياسة الاجتماعية

في بداياته الأولى لم يلقى مفهوم السياسة الاجتماعية قبولا، فقد كان مجرد فكرة واسعة تهتم بالضعفاء والمعوزين[7] وقد ظهر هذا المفهوم في القرن 19 ، مع الثروة الصناعية ونشأة المجتمع الرأسمالي، حيث كان المصطلح في ذلك الوقت هو "المسألة الاجتماعية"، وكذلك يشير إلى المشكلات الاجتماعية التي وردت عن حركة التصنيع، وكان الهدف من وراءها الوصول الى حلول للمشاكل القائمة، وصولا الى تحقيق نوع من الاستقرار ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وللتطورات التي شهدها المجتمع الرأسمالي خلال القرن 20 ، ألزمت الحكومات باختلاف مشاربها الايديولوجية، على اعتماد سياسات واجراءات لتنظيم عالم العمل والصحة والتعليم، وإثر الحرب العالمية الثانية ظهر اهتمام متزايد للدولة في المجالات الاجتماعية، وهكذا بدأ ظهور ما يعرف بالسياسة الاجتماعية[8] ،فالسياسة الاجتماعية التي تتبناها الدولة ترتكز على عدة متغيرات ومعطيات مادية وبشرية والمتواجدة داخل كل مجتمع، والتي يستطيع ضمان بناء أجهزتها والاشراف عليها وتحقيق ديمومتها، فتصبح السياسة الاجتماعية أكثر تأثيرا وحيوية اثناء الأزمات والمشكلات والتحديات التي يشهدها المجتمع لإظهار قدرتها على رسم المسار الاجتماعي والتنموي للمجتمع للوصول الى الاستقرار والازدهار والرفاهية[9].

---

[7] العربي مليكة **السياسات الاجتماعية ونوعية الحياة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفي إسطمبولي، معسكر، الجزائر ،2016/2015 ، ص19.

[8] درية السيد حافظ ، **السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر**، كلية الآداب ، جامعة طنطا، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية،2007 ، ص 87.

[9] المرجع نفسه ص 88.

وعليه فقد عولج مصطلح السياسة الاجتماعية، بدرجة يصعب فيها الوصول الى مفهوم متفق عليه هذه التعددية أدت الى غموض المفهوم واختلاطه ببعض المفاهيم والمصطلحات ، كالسياسة العامة، الادارة الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية.

الفرع الثاني : ماهية السياسة الاجتماعية .

إن رسم وصنع السياسة الاجتماعية عملية هامة وجماعية يشارك فيها الفنيون والتنفيذيون والخبراء وجميع المنظمات الحكومية والاهلية فى المجتمع ، وتبدأ دائما بالشعور العام لدى المواطنين بوجود قضايا ومشكلات وحاجات ملحة ، وتحتاج لتعبئة الرأى العام تجاهها ، ثم تبدأ بالمؤسسات الرسمية فى الاهتمام بتلك القضايا ، وتتصاعد عمليات وديناميات صنع السياسة الاجتماعية بمشاركة جماعات المصالح والضغط مع المؤسسات الحكومية لتحديد الاهداف واستصدار القرارات[10].

أولا: تعريف صنع السياسة الاجتماعية

هذا ويمكن توضيح بعض التعاريف التى تعرضت لتحديدمفهوم المقصود بصنع السياسة الاجتماعية وهى :

التعريف الاول :هي الخطوات والعمليات التى تقوم بها الاجهزة الفنية والسياسية للتوصل الى صياغة قرارات تحدد الاهداف الاستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة واسلوب العمل الذى تتضمنه السياسة الاجتماعية[11].

التعريف الثانى :هي عمل جماعي يمثل نمطا من الافعال التى تستمر خلال فترة زمنية معينة لتأتى قرارتها فى النهاية ممثلة لمجموعة الاهداف التى يسعى المجتمع لتحقيقها .

[10] بندر عبد الله العنزي،السياسة الاجتماعية والتخطيط ، مقال منشور على الموقع
https://qawaneen.blogspot.com/2020/05/blog-post_31.html#point6

[11] المرجع نفسه .

التعريف الثالث : الخطوات التى تتبع للوصول الى افضل السياسات فى ضوء فهم الواقع وتفسيره وتقييمه ثم العمل على وضع اسس التغيير والتطوير فى ضوء مقتضيات الحاضر والمستقبل الزمانى والمكانى لتحقيق اهداف المجتمع

ومن التعاريف السابقة يتضح ان المقصود بصنع السياسة الاجتماعية

1. مجموعة العمليات والخطوات التى تستمر خلال فترة زمنية معينة

2. تتضمن تلك العمليات وجود اهتمام بقصد ما ، ثم تتصاعد العمليات حتى تصل الى عمل منظم فى دراسات وبحوث للوقوف على الحقائق وصياغة اهداف وبرامج عن طريق الاجهزةالفنية والسياسة المسئولة عن ذلك

3. تصاغ تلك الاهداف فى النهاية وتصدق عليها السلطة التشريعية لتصبح مجموعة من الخطوط المرشدة والموجهة فى المجتمع لتحديد الاهداف الاسترتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة واسلوب العمل الذى يحقق الاهداف التى يسعى المجتمع لتحقيقها ووفقا لايديولوجيته ان صنع السياسة الاجتماعية اعمل واشمل من صياغتها حيث ان صياغة السياسة يعتبر اخر مرحلة من مراحل صنعها[12].

ثانيا: مراحل صنع السياسة الاجتماعية :

1- مرحلة وضع السياسة الاجتماعية:

وهي أُولى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وأكثرها ديناميَّة؛ حيث يتمُّ فيها تحديد حاجاتِ المجتمع ودراستها، وتحديد بدائلَ للسياسة واختيار أفضلها في ظلِّ حاجات المجتمع وإمكانياته، وتتفاعل فيها القوى الحكوميَّة والشعبيَّة؛ من أجل التوصُّل لسياسة مناسبة تعبِّر

[12] السروجي ، طلعت مصطفى ، وآخرون ، **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2005 ، ص 62.

عن أهداف المجتمع وطموحاته، وتصبح موجِّهة لمسارات واتجاهات العمل في مجال الرعاية الاجتماعية[13].

فعملية وضع أو صياغة السياسة هي إحدى مراحل صُنعها، وهي عملية ترتبط بصنع القرار، فغالبًا ما تتضمَّن مراحل وخطوات وديناميات صنْع واتخاذ القرار وتركِّز على صياغةِ الأهداف أو إعادة صياغتها أو تعديلها؛ من خلال الوصول لاتفاق حولها، ووضْع الصورة النهائيَّة والإجرائية لها.

وتمر عملية وضع سياسات الرعاية الاجتماعية بعدة مراحل، هي:

1. توضَع في الاعتبار الأيديولوجية العامة في المجتمع؛ حيث تؤثِّر على مدى السماح بالتوسُّع في برامج الرعاية الاجتماعية، ومدى استعداد المجتمع للإنفاق عليها.

2. تقوم الأجهزة التنفيذية المركزية في الدولة باقتراح الأهداف العامة للسياسة، وتحديد اتجاهاتها وخطواتها الرئيسيّة، ثم تُطرَح للمناقشة العامَّة في وسائل الإعلام والتنظيمات الشعبيَّة والنقابيَّة والحزبية.

3. يقوم جهازٌ مكلَّف بالمتابعةِ بحصر نتائج هذه المناقشات، واستخلاص مقترحات بنَّاءة منها، وإجراء التعديلات اللازمة على مشروع السياسة.

4. يُعرَض مشروع السياسة الاجتماعية على الأجهزة التشريعية، مثل مجلس الشورى والشعب؛ لمناقشته، وإجراء التعديلات الضروريَّة عليه، وإقراره.

5. تُصدِر الجهات المختصَّة القوانين المنفِّذة للسياسة الاجتماعية.

كما يجب الإشارة إلى أن فكرة السياسة الاجتماعية قد تنبُع من المستوى الشعبي؛ حيث يشعر المواطنون أن هناك قضايا أو حاجات مُلحَّة تحتاج لمواجهة، ومن خلال العرض

[13] السروجي ، طلعت مصطفى ،مرجع سابق ، ص 63.

الإعلامي لها تصبح مَحلَّ اهتمام أكبر قِطاع ممكن من الرأي العام، ومن هنا تبدأ الجِهات الرسميَّة في الاهتمام بتلك القضايا والحاجات.

وهناك العديد من العوامل التي تُعتَبر مُحددات لسياسات الرعاية الاجتماعيَّة؛ حيث تؤثِّر في تحديد نوع سياساتالرعاية الاجتماعيَّة في المجتمع، مِثل العوامل الاقتصادية – والسياسية – والثقافية – وجود جماعاتِ المصالَح[14].

2- مرحلة تحقيق السياسة الاجتماعية:

وفي تلك المرحلة يتم العمل على وضْع السياسة الاجتماعية داخل نِطاق الممارسةِ، وترجمة الحلول المُثلى لإجراءات عمليَّة، وتتم هذه الترجمة من خلال المنظَّمات والجِهات المعنيَّة، وتحتاج إلى حشْد أكبرِ تَعاونٍ وتأييد مجتمَعي ممكن؛ حيث تتم هذه المرحلة من خلال مسؤولية جماعيَّة مشترَكة.

حيث تُترَجم السياسة الاجتماعية إلى خُطط، وتقوم الأجهزة التنفيذيَّة بتحويلها من خلال منظَّماتها المختلفة إلى خِدمات للمواطنين، وقد تؤدى هذه الخدمات إما عن طريق منظَّمات قائمة، أو من خلال منظمات جديدة تنشأ بغرض تأديةِ خدمات جديدة معنيَّة، لا يمكن تنفيذها من خلال المنظمات القائمة.

ويتم تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية بتعاون جادٍّ بين الحكومةِ ومؤسسات المجتمع؛ فهي مسؤولية جماعيَّة يُسهم فيها المجتمع بأكمله، فإذا عجز الدور الأهلي، وجَبَ التدخل الرسمي، وهذا له إيجابياته في فَهْم المجتمع لمشكلاته واحتياجاته بصورة أكبر، وترابُط أفراده وقدرته على المحاسبة، وصُنع البرامج التي تُناسبه، وخَلْق رُوح الجديَّة والاعتماد على النفس.

ومرحلة تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية تتضمَّن – بعد ترجمة تلك السياسة لخطط – أربع مراحل للتنفيذ، وهي:

[14] السروجي ، طلعت مصطفى ،مرجع سابق ، ص ص 63-64.

1. مرحلة تنظيم التنفيذ: وفيها يتمُّ تحديد المسؤوليات والأدوار التنفيذيَّة، والموارد واستِخدامها، ومعدَّلات الأداء المطلوب.

2. مرحلة التنفيذ والمتابعة: ويتم فيها أداء المسؤوليات التي سبَق تحديدها، ومتابعة الأداء؛ للكشفِ عن الصعوبات، وتصحيح مسارِ العمل بها.

3. مرحلة التقويم: ويتم فيها تقدير مدى تحقيق العمل للنتائج المستهدَفة، وهو تقويم مرحلي.

4. مرحلة التغذية العكسية: وذلك لتقديم المعلومات التي تمَّ استخلاصُها من التقويم المرحلي للتنفيذ لصانعي القرار؛ لإجراء التعديل اللازم[15].

3- مرحلة تقويم السياسة الاجتماعية (تقويم شامل):

عمليةُ التقويم هي عملية مستمرة مع كافة مراحل صنع السياسة الاجتماعية، فهي تبدأ مع مرحلة وضْع السياسة، وتستمر حتى مرحلة التقويم النَّهائية، وهو تقويم النتائج؛ لتحديد مدى تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية، وأسباب النجاح أو الفشل، والاستفادة من ذلك في اقتراح سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة.

لذلك هناك عدة أنواع لتقويم السياسة الاجتماعية ترتبِط بمكونات صنْع السياسة الاجتماعية المختلفة (المدخلات – العملية التحويلية – النتائج)، ويتوقَّف التركيز على أيٍّ من هذه الأنواع من التقويم وَفْقًا للهدف من التقويم، وهذه الأنواع هي:

1. تقويم المدخَلات: ويهتم بالتركيز على كميَّة ونوعيَّة الموارد المتاحة لأداء مهامِّ السياسة، سواء كانت مواردَ بشريَّة، أو معلومات، أو تمويلاً أو دعمًا سياسيًّا.

2. تقويم العمليَّة: ويركِّز على عملية صنع القرار، ولا يركِّز فقط على القرار المتَّخَذ، بل يهتم أيضًا بالكيفيَّة التي صُنِعت بها.

[15] السروجي ، طلعت مصطفى ،مرجع سابق ، ص 64

3. تقويم النتائج: ويعتمِد على مقارنة النتائج الناشئة عن تحقيق السياسة بأهداف السياسة؛ للتعرف على التغيُّرات التي نشأت عن تحقيق هذه السياسة.

4. تقويم السياسة الشاملة: ويركِّز على كافَّة أوجه السياسة (المدخلات – العملية التحويلية – النتائج)[16].

ثالثا: أهمية صنع وصياغة السياسة الاجتماعية

هناك ضرورة ملحة للاهتمام بعملية صنع السياسة الاجتماعية فى اى وقت:

السبب الاول : ان صنع السياسة على اساس علمى يجنب المجتمع الوقوع فى اخطاء نتيجة الارتجال والتحفظ فى رسم الخطط ووضع البرامج والمشروعات الاجتماعية نظرا لانها ستكون نابعة من سياسة اجتماعية واقعية فى اطار ظروف المجتمع

السبب الثانى : اتباع الخطوات العلمية فى الوصول الى صنع سياسة اجتماعية ملائمة للمجتمع يعاون المسئولين على رسم الخطط فى اطار القواعد والاتجاهات التى تتضمنها السياسة لتحقيق الاهداف الاستراتجية بعيدة المدى للمجتمع

السبب الثالث : يسهم صنع السياسة الاجتماعية فى التوصل للاهداف والاتجاهات التى تتضمنها السياسة الاجتماعية واعادة صياغة القضايا التى تتضمنها وتحقيق الارتباط بين البيانات المتاحة وسلطة اصدار القرارا السياسية المحققة للاهداف المجتمعية

السبب الرابع : ضمان واقعية السياسة الاجتماعية بمشاركة كافة القوى المسئولة عن صياغتها سواء كانوا باحثين او مستشاريين او تنفيذين او سياسن او فنين والتوصل لافضل الحلول فى ضوء المددات الداخلية والخارجية التى تؤثر على السياسات وصياغتها

السبب الخامس : ضمان التنسيق والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدنى مع الدولة بمؤسساتها فى تحديد السياسة ورسم وصياغة هذه السياسات بأهدافها وتوجهاتها فى مجالات

[16] السروجي ، طلعت مصطفى ،مرجع سابق ، ص 65-67.

الرعاية الاجتماعية المختلفة بما تتضمنه من ارتباط السياسة الاجتماعية بالواقع والتعبير عن الحاجات الحقيقية لافراد المجتمع ومشاركة الاجهزة الحكومية والاهلية فى صياغتها.

والسياسة الاجتماعية هي الجانب التطبيقي لايديولوجية المجتمع كما ان التخطيط الاجتماعى ببرامجه ومشروعاته هى الجانب التطبيقى لسياست الرعاية الاجتماعية ولذا فمن الاهمية تحديد البناء الايديولوجى للمجتمع الذى يحدد عناصر السياسة الاجتماعية الموجهه للرعاية وخدماته

رابعا: المشاركون فى صنع السياسة الاجتماعية

تتسع القاعدة فى صنع السياسة الاجتماعية لتشمل :

1. الباحثون

الذين يقومون بعمل الابحاث والدراسات التى تدور حول المشكلات الاجتماعية

2. الخبراء والفنيون ،سواء خبراء السياسة او غيرهم

3. المخططون الاجتماعيون

4. القوى الاجتماعية فى المجتمع سواء جماعات الضغط او جماعتا المصالح

5- قادة الفكر والراى فى المجتمع

6. الاجهزة التشريعية والتنفيذية فى الدولة

6: عوامل ومقومات صنع السياسة الاجتماعية

هناك مجموعة من العوامل والمقومات التى تؤثر في صنع وتحديد السياسة الاجتماعية هي[17]:

[17] بندر عبد الله العنزي، مرجع سابق .

1. مدى توافر البيانات والمعلومات اللازمة لصنع السياسة سواء اكانت مكتعلقة بالتعرف على منظمات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع وتاديتها لوظائفها والمشكلات والحاجات الغير مشبعة نم ناحية اخرى

2. فلسفة الاصلاح الاجتماعى وتأثير تلك الفلسفة على نمط الرعاية الاجتماعية السائده بها

3. اسلوب ومنهجية اختيار ميادين العمل لتحديد الفئات الت نعمل معها لتحقيق أهادافها وأولوية إستفادة تلك الفئات

4. اختيار المشكلات التى لها اولوية فى المجتمع فى ضوئ حدة المشكلة والمتاثرين بها والموارد والزمن المتاح لاشباعها ومواجهتها

5. مدى توافر فرص المشاركة الشعبية فى صنع السياسة او استئثارفئة ذات نفوذ مجتمعى فى السيطرة على صنع السياسة لمصلحتها واسلوب العمل الذى ينبع لتحقيق الاهداف

6. مدى توافر كوادر فنية وسياسية لديها وضوح فكرى يتعلق بتحديد الاهداف السياسة واولويات البرامج والمشروعات واحتياجات المجتمع حتى تكون السياسة معبرة عن تلك المشكلات

7. الاطار الثقافى السائد فى المجتمع وما يحتويه من نسق قيمى واتجاهات ايديولوجية تحدد نمط الخدمات التى تتضمنها السياسة ومدى تدخل الدولة لتوفير تلك الخدمات

8. الاهمية التى يعطيها سكان المجتمع لما سوف يترتب على تطبيق السياسة وكذلك تكلفة تنفيذها ومدى تناسب التكلفة مع العائد المتوقع من تنفيذ السياسة.

وحتى يمكن صنع والوصول إلى سياسة اجتماعية بحيث تحقق أهدافها يجب ان تتوافر المقومات التالية:

أ. المرور بالمراحل والخطوات اللازمة لصنع السياسة والتكامل فيها بداية من تحديد المشاكل الاساسية فى المجتمع وارتباطها بالقوى المؤثرة فيها وتحليل تلك المشاكل ووضع برنامج

لتجميع تلك المعلومات ثم عرض المشكلة على الجماهير وتحديد البدائل لحل المشكلة ثم اختيار البديل الامثل ثم تصميم برنامج قابل للتعغيير بما يسمح بالتقويم والتعرف على مدى ما حققه من اهداف محددة

ب.ان يكون هناك تكاملا وتعاونا بين المشاركين فى ضنع السياسة سواء الباحثين او المستشارين او التنفيذين من مخططين وخبراء واداريين من ناحية ومن ناحية اخرى اتخاذ القرار الامثل فى صنع السياسة مع اتاحة الفرصة لتقوية مؤسسات المجدتمع المدنى فى تعبئة الجهود الشعبية للصالح العام وعونا للدولة فى رسم وصياغة وبناء السياسة الاجتماعية وتحقيق التوازن بين المجتمع المدنى والقطاع العام والخاص.

ت. تحديد المبادئ التى فى ضوئها سيتم صنع السياسة وهى ترتبط بالنظرية التى ينطلق منها المجتمع فى تقديم الخدمات الاجتماعية لافراده حتى يكون وضع السياسة فى اطار تلك المبادئ المتفق عليها مسبقا ومراعاة السياق المجتمعي الذى يتم داخله وضع السياسة وما يمر به المجتمع من متغييرات وخصائص تحدد اولويات الاهتمام بالسياسة المقترحة خاصة ما يتعلق بالنسق القيمى والنسق السياسى وآراء الساسة وقراراتهم ونتائج تنفيذ السياسات السابقة الى جانب احتياجات ورغبات المواطنين وموارد المجتمع كما ان صنع السياسة فى مجتمع يتأثر بالعوامل والمؤثرات العالمية وعلاقة المجتمع بغيره من المجتمعات فى اطار محددات سياسته الخاصة.

ث. ضرورة وجود نظام كفء للاتصالات يسمح بالتدفق المستمرفى سهولة ويسر المعلومات والبيانات المتنوعة فى مختلف الوحدات المشتركة فى صنع السياسة الاجتماعية بما يسهم فى التوصل الى القرارات السليمة.

المبحث الثاني: المضامين المختلفة للسياسة الاجتماعية.

المطلب الأول: ركائز وعناصر السياسة الاجتماعية

ترتكز السياسة الإجتماعية على دعائم ثابتة ومعروفة وهذه الدعائم هي الأسس والقواعد التي تقوم عليها هذه السياسة.

أولا : ركائز السياسة الاجتماعية

ترتكز السياسة الاجتماعية على دعائم ثابتة ومعروفة وهذه الدعائم هى الاسس والقواعد التى تقوم عليها هذه السياسة وهى بذلك المنابع التى تستمد منها كيانها أو المناهج التى تحدد قوامها.

ومن هنا فإن السياسة الاجتماعية للمجتمع المصرى تستند على مجموعة من الركائز الأساسية وهى[18] :

1- الشرائع السماوية.

ويجب على المخططين الاجتماعيين ان يتقيدا دائما عند رسم سياسة الرعاية الاجتماعية الشرائع السماوية ومنهج الاسلامي في بناء المجتمع بما يلي (التكامل ، ان الانسان ليس ملاكا نوارنيا بل له احتياجات مادية ، الايجابية والالتقاء مع الحياة).

2- مواثيق العمل الوطني :

وتتضمن اتجاهات عامة (الاستراتيجية والتكتيك الدستور والدساتير والتشريعات):

- الاستراتيجية ، تحديد هدف النضال السياسي والاجتماعي خلال مرحلة معينة وتحديد القوى الاجتماعية القادرة على تحقيق الهدف.

[18] مفهوم السياسة الاجتماعية وماهيتها وكيفية صياغتها مقال منشور على الموقع الإلكتروني :
http://arabprf.com/?p=2879

3- الدستور :

هو الأساس الذى يقوم عليه التنظيم الاجتماعى والسياسى وهو المصدر الرئيسى للقوانين والتشريعات الاجتماعية ولذلك فإن كل دستور فى العالم يجب أن يكون معبراً عن القيم والعادات والأمر نابعاً من الجذور التاريخية للمجتمع ومعبراً عن الآمال والتطلعات.

4- التشريعات والقوانين :

هى القاعدة القانونية التى يقيم عليها المجتمع شئون حياته وأساليب بقائه واستمراره بقائه واستمراره لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

5- أيديولوجية الدولة :

ويقصد بها مجموعة الأفكار والفلسفات التى تحدد اتجاهاتها فى شتى فروع العمل الوطنى فقد تكون شيوعية تلغى شخصية الفرد الا فى حدود تفرض عليه من آراء وأفكار وعقائد.

6- التراث الثقافى :

يظهر أثر التراث الثقافى فى تحديد السياسة الاجتماعية واضحاً فى البلاد التت لها تاريخ قديم وأصول ثقافية وتاريخية وقيم ومعايير وأنماط سلوكية راسخة فى أعماق الفكر والسلوك.

ثانيا : عناصر السياسة الاجتماعية:

ترتكز السياسة الاجتماعية على أربعة عناصر هي:

1- الأيديولوجية السائدة في المجتمع.

2- الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى (التوازن والتكامل).

3- المجالات التي تعمل فيها البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية التي تتضمنها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

4- الاتجاهات العامة التي تلزم وتوجه العمل الاجتماعي وتوضح وتنظم وتحدد طريقة وأساليب أدائه وتنفيذه ومتابعته وتقييمه وكذلك تلزم هذه الاتجاهات وتوجه برامج ومشروعات التنمية.

مناقشة وإلقاء الضوء على عناصر السياسة الاجتماعية على النحو التالي:

1- الأيديولوجية السائدة في المجتمع.

الأيديولوجية هي: مجموعة الأفكار والمعتقدات الخلقية والدينية والسياسة التي تمثل التراث الثقافي والحضاري للمجتمع وتعتبر بمثابة الفلسفة المحددة والموجهة لسلوك أفراد المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزة وتنظيماته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...الخ[19].

2- الأهداف الاستراتيجية البعيدة.

وتمثل آمال وأحلام وغايات ونتائج يكون من المطلوب الوصول إليها وتحقيقها على المدى البعيد بهدف : زيادة معدل الرفاهية بين كافة خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية سعياً : وراء تحقيق أهداف استراتيجية محددة وهي:

- تحقيق السياسة الاجتماعية نوعاً من التوازن والتكامل بين المستوى القومي الإقليمي والمستوى المحلي بالنسبة لخطط وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- يتحقق بواسطة السياسة الاجتماعية أقصى مستويات التعاون بين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة حيث تعمل هذه الأجهزة المتعددة في إطار محدد وهو إطار السياسة الاجتماعية .

- يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق امثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع.

[19] السروجي ، طلعت مصطفى ،مرجع سابق ، ص 82.

– عن طريق السياسات الاجتماعية يمكن إشباع أقصى قدر ممكن من احتياجات أفراد المجتمع.

– بواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين كافة قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع.

– بواسطة وضع سياسات اجتماعية يمكن تحقيق النمو المستمر المطرد ودفع المجتمع إلى طريق التقدم المستمر وذلك على أسس من التخطيط العلمي السليم والذي يرتكز على نقطتين أساسيتين:

أ) القدرة على التوقع والتنبؤ العلمي السليم والاستفادة من علم دراسة المستقبل .

ب) القدرة على تحقيق التوازن الدينامي المستمر بين حاجات المجتمع وبين الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها .

الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها هي:

– تحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

– توفير مظلة من التأمينات لكل أفراد المجتمع ضد البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والكوارث.

– توفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة.

– توفير فرص التعليم الأساسي .

– توفير الرعاية الصحية.

– تحقيق الأمن الغذائي.

– تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة السياسية والاجتماعية والعدالة في توزيع الحقوق والأعباء والتضحيات بين كافة المواطنين.

- حق كل مواطن في التعليم.

- حق كل مواطن في التعبير ضمن إطار قانوني.

- حق كل مواطن في الحصول على عمل مناسب.

- توفير كافة الرعاية للطفولة .

- توفير كافة أساليب الرعاية الكاملة والمناسبة للشباب باعتبارهم نصف الحاضر وكل المستقبل وتوجيه البرامج والمشروعات المناسبة واللازمة للشباب.

3- مجالات العمل وقطاعات النشاط:

هي : تلك المجالات التي تحدد لبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفئات المواطنين الذين تستهدفهم تلك البرامج والمشروعات وكذلك تحديد الأجهزة التي تتم من خلالها العمل على تخطيط وتنفيذ هذه البرامج

4- الاتجاهات العامة:

تصنف إلى ثلاث أنواع من الاتجاهات :

أ. اتجاهات غير ملزمة.

ب. اتجاهات شبة ملزمة.

ج. اتجاهات ملزمة.

ومن الاتجاهات والمناهج التي ضربت في بعض المجتمعات :

1. جماعة القيادة وتتضمن: التفكير الجماعي

2. العدالة .

3. الاتجاه العلمي.

4. تجنب الإسراف في الموارد.

5. الاتجاهات الإنسانية

– **التكتيك** : رسم خطط سلوك هذه القوى الاجتماعية واشكال تضالها وتنظيماتها التكتيك جزء لا يتجزء من الاستراتيجية .

– **الدستور** : وثيقة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين ويعتبر اساس النظام الاجتماعي.

– **التشريعات** : هي القاعدة التي يقيس عليها المجتمع شئون حياته واساليب بقائه واستمراره امثلة (قوانين ،الضرائب) [20].

المطلب الثاني: أهداف ووظائف السياسة الاجتماعية ومعوقاتها .

أولا : أهداف السياسة الاجتماعية:

تعبر أهداف السياسة الاجتماعية عن حصيلة النتائج التي تسعى السياسة إلى تحقيقها من خلال نشاطاتِها وبرامجها المختلفة، وتعني التغيير المقصود أو المطلوب نتيجة لتنفيذ السياسة.

وتتمثل تلك الأهداف في[21]:

1– المشاركة الفعَّالة في بِناء الإنسان، والارتقاء بمستواه وتحقيق مصالِحه؛ بحيث يصبح هو الغاية والوسيلة؛ بهدف المشارَكة الإيجابيَّة في نشوء مجتمعِه.

[20] قاسم ، محمد رفعت قاسم وآخرون، **الرعاية الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية** ،حلوان ،دار النشر والتوزيع الكتاب الجامعي ، 2006م ، ص 37 .

[21] عبد العال، عبدالحليم رضا وآخرون، **الرعاية الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية**، دار النهضة، القاهرة ، 1996 ، ص 36 .

2- إشباع أقصى قَدْر من الحاجات الإنسانيَّة، وتوفير الخدمات التي تُشبِع تلك الحاجات المتجدِّدة والمتعددة، إلى جانب التوسُّع في الخدمات، ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع بصفة عامة.

3- تحقيق أمثلِ استثمارٍ ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المُتاحة في المجتمع، والتي يمكن إتاحتُها، وتحقيق التوازن في توزيع ناتِج التنمية على المواطنين على أساسٍ من العدالة في توزيع الحقوق والواجبات.

4- تحقيق النمو المتوازن بين كافَّة قِطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع.

5- العمل على تجديد وتطوير دعم النُّظم الاجتماعية القائمة؛ لزيادة كفاءتها بالنسبة لجهود إحداث التغيير المطلوب، وتحقيق الأداء في العمل الاجتماعي في شتى مجالات الرعاية.

6- تقويةُ الروابط بين المواطنين، وتدعيم العلاقات بينهم على أساسٍ من التعاون والإخاء، وتحقيق التكافُل الاجتماعي بين جميع أفراد المجتمع.

7- توضيح الأهداف الاستراتيجية، ومجالات خُطط وبرامج الرعاية الاجتماعيَّة، وأساليب تحقيقها، وموجَّهات العمل الاجتماعي لتحقيق الأهداف المجتمعية.

ثانيا: وظائف السياسة الاجتماعية

تتعدد الوظائف التي تحققها السياسة الاجتماعية في تحقيق تنمية في المجتمع ويمكن تحديدها في الوظائف التالية:

1- الوظيفة التنموية : وهى تعطى مكانة متميزة لدور الانسان فى التنمية وتنطوى هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسرة.

2- الوظيفة الوقائية : وهى تتجه نحو الفئات التى يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبى فى المستقبل المنظور من عملية التنمية.

3- الوظيفة العلاجية : وهى تتجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة والتى أطلق عليها فيما بعج الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن.

4- الوظيفة الاندماجية : وهى التى اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة نقلة أساسية فى سياسة الرفاهية.

ثالثا: معوقات السياسة الاجتماعية.

إن أهم المعوقات أو الصعوبات التي تحول دون وجود سياسة اجتماعية تحقق أهداف المجتمع سواء ارتبطت تلك التحديات بعدم إمكانية الوصول إلى سياسة ملائمة أو عدم تناسب أساليب تنفيذها مع متطلبات المرحلة التي يمر بها المجتمع، أو عدم توافر الموارد المادية والمالية والبشرية والتنظيمية اللازمة.

1- الإعتماد على نماذج مستوردة لوضع السياسة

و يعتبر الاعتماد على نماذج مستوردة من المعوقات و التحديات التى تؤثر على وضع سياسة اجتماعية تناسب ظروف الدول التى تستورد تلك النماذج لان النماذج المستوردة غالبا ما تستند الى واقع ثقافي وقيمى و تاريخى يختلف كل الاختلاف عما هو قائم بتلك الدول خاصة و ان وضع سياسة اجتماعية واقعية يحتاج الى فهم موضوعى لظروف و امكانيات و مشكلات تلك الدول و ما يرتبط بذلك فى اطار الواقع التاريخى لها عبر الازمنة سواء االظروف التى عاشت فيها فى تلك الدول عملية تاريخية بنائية كلية شاملة تقتضى برامج متكاملة فى اطار سياسة اجتماعية تراعى هذا الواقع و تسعى الى تغييره الى الافضل[22].

[22] نانى محسن محمد، تحديات ومحددات السياسة الإجتماعية، المعهد العالي للخدمة إجتماعية:بورسعيد الدراسات العليا ، ص 11

كما ان التغيير من اجل الحياة الافضل لابد ان ينبع من داخل المجتمع نفسة بناء على استجابة مواطنية لتقبل هذا التغيير و مشاركتهم بوصفهم اصحاب المصلحة الحقيقية من البرامج التى تتضمنها السياسة الاجتماعية .

و اذا كان استعارة نماذج مستوردة لوضع او تحليل السياسة يبدوا حاليا من الامور التى يصعب تفاديها فى الدول النامية و منها مصر فانه من المهم جدا ان تكون تلك الدول واعية كل الوعى بأن هذه النماذج يجب ان تطوع لتناسب القيم و الثقافة المحلية ثم بوضع نماذج مناسبة لواقعها و ظروفها و متفقة مع القيم المجتمعية السائدة و ايديولوجية المجتمع[23].

2- قصور البيانات اللازمة لصنع وتقييم السياسة الاجتماعية

إن عدم توفر الأجهزة الإحصائية المسؤولة عن توفير البيانات اللازمة لصنع السياسة الإجتماعية أو تحليلها وتقييمها لتتعرف على نتائجها، إلى جانب عدم توفر المتخصصين بتلك الأجهزة والقصور في الإمكانيات التي تمكن من توفير البيانات الدقيقة والموضوعية من التوصل إلى صياغة سياسة اجتماعية بطريقة عملية وموضوعية[24].

3- نقص مصادر تمويل برامج السياسة الاجتماعية

يعتبر التمويل عصب تنفيذ البرامج حيث يمثل مصدرا للانفاق كما يعد نقص مصادر التمويل عامل من عوامل عدم تحقيقها لاهدافها التى وضعت من اجلها .

[23] ماهر ابو المعاطى على :"**السياسة الاجتماعية** " زهراء الشرق ، القاهرة ، 2003 ، ط1 ،ص: ص 435 .

[24] نانى محسن محمد، مرجع سابق، ص ص 15-16.

و تتحدد مصادر التمويل من الميزانية العامة للدولة لتمويل الخدمات التى تتضمنها السياسة حسب متطلبات كل مشروع الى جانب المصادر الاهلية كالتبرعات و الهبات و اموال الاوقاف[25] .

4- المشكلة السكانية والخصائص الديموجرافية

اذا نظرنا عالميا فى الفترة من عام 1850 الى الان نجد ان هناك زيادة فى عدد السكان تمثل 300% اى ثلاث اضعاف العدد الذى كان موجود سنة 1850 وهذا بالرغم من الحروب و المجاعات و الامراض فى جميع انحاء العالم و كذلك تأخير سن الزواج و تقييد النسل فى اروبا و امريكا [26].

ومن آثار المشكلة السكانية على السياسية الاجتماعية

(1) انخفاض مستوى الدخل وارتفاع قاعدة الاعالة وزيادة اعباء الدولة

(2) تحول النشاط الاقتصادى الى نشاط استهلاكى لمواجهة احتياجات السكان

(3) انتشار الامية وسؤ التغذية وصعوبة الحصول على المسكن وارتفاع البطالة.

(4) وجود قصور فى توفير البرامج و الخدمات

(5) تعثر جهود التنمية التى تسعى لتحقيقها السياسة الاجتماعية من خلال تزايد البطالة و االتخلف التعليمى والصحى والسكانى [27].

5- غياب التنسيق المؤسسسى و التكامل بين مجالات السياسة الاجتماعية.

بسبب طبيعة السياسة الاجتماعية وارتباطها بمجالات متعددة (الصحة، تعليم، الإسكان العمل)، وعدم التكامل بين تلك المجالات، خصوصا بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف،

---

[25] المرجع نفسه، ص ص 15-16.

[26] متوكل ابن عباس محمد مهلهل : "**مبادئ الاقتصاد**" الرياض ، دار المريخ ، ط1 ، 2000 "ص : ص69 .

[27] ماهر ابو المعاطى على : "**السياسة الاجتماعية** " القاهرة ، زهراء الشرق ، 2003 ، ص : ص426

عدم التنسيق المحكم بين الأهداف الإستراتيجية والبرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط التي توضع لتحقيق السياسة الاجتماعية مما ينعكس سلبا على كفاءة وفعالية السياسة الاجتماعية وضع امكانيات البشرية والإقتصادية في المجتمع لعد. تحديد الأليات الملائمة لتحقيق الأهداف مع اتجاه بعض السياسات التي تبنى أهداف غير واقعية مما يجعل السياسة الإجتماعية غير مرتبطة بمشروعات التنمية الشاملة[28].

6- ضعف دور المؤسسات غير الحكومية فى القيام بمسئوليتها تجاه السياسة الاجتماعية

يعتبر ضعف دور المؤسسات غير الحكومية او مؤسسات المجتمع المدنى فى القيام بمسئوليات السياسة الاجتماعية من التحديات التى تواجه تحقيق اهداف السياسة الاجتماعية فى المجتمع .

و من اهم اسباب ضعف دور الهيئات غير الحكومية ما يلى [29]:

1.غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية و المؤسسات الحكومية و عدم تحديد دور لكل منها فى تكاملة مع ادوار الاخرى فى تنفيذ البرامج و المشروعات التى تتضمنها الخطط التى تحقق اهداف السياسة الاجتماعية

2. ضعف المةوارد المالية المخصصة للمؤسسات غير الحكومية و اعتمادها فى كثير من الاحيان على الاعانات الحكومية مما يقلل من مدى مساهمتها فى القيام بمسئولياتها تجاه توفير الخدمات التى تقع فى اطار اختصاصاتها .

[28] نانى محسن احمد عبد السلام، مرجع سابق ، ص 17.

[29] ماهر ابو المعاطى على ، مرجع سابق ، ص 442 .

3. اقتصار عمل كثير من الجمعيات الاهلية على ممارسة نشاطها فى مجال واحد من المجالات التى تتضمنها السياسة الاجتماعية مع تضارب نشاط بعضها مع البعض الاخر مما يعطل تحقيق اهداف السياسة الاجتماعية فى المجتمع

4. افتقار اغلب الجمعيات الاهلية للفنيين او التخصصات التى تمكنها من القيام بالدور المنوط فى اطار عمليات السياسة الاجتماعية و ضعا او تنفيذا او تقويما و التى تحتاج غالبا الى توفير كفاية العناصر البشرية المؤهلة للقيام بتلك المسئوليات .

5. وجود بعض القيود القانونية و التشريعية التى تفرضها الدولة على حركة الجمعيات غير الحكومية و غياب استقلالية هذا القطاع فى اطار الرقابة البيروقراطية من المؤسسات الحكومية مما يعوق المؤسسات غير الحكومية عن القيام بدورها بحرية فى تحقيق اهداف السياسة الاجتماعية فى المجتمع .

7- ضعف الاجهزة المسئولة عن السياسة الاجتماعية [30].

ضعف التنسيق بين تلك الاجهزة نتيجة عدم وجود قنوات اتصال سليمة رأسيا و افقيا لتوفير سهولة التعامل بينها لوضع و تنفيذ و متابعة السياسة الاجتماعية فى اطار علمى متفق عليه بين كافة الاجهزة.

قصور اداء الاجهزة المسئولة عن تخطيط البرامج و المشروعات التى تتضمنها السياسة الاجتماعية و تحديد الوسائل و دراسة مراحل التنفيذ و متابعتها و تقييمها و فى التنسيق فيما بينها سواء كان ذلك داخل الوزارة الواحدة او بين الوزارات المعنية بتوفير الخدمات التى تتضمنها الخطط فى اطار السياسة .

[30] ماهر ابو المعاطى على ، مرجع ص 445 – 446 .

جمود النظم و اللوائح الادارية وعدم توفر المرونة الكافية فى تطبيقها بما يتمشى مع مختلف المواقف والبيئات والجماعات وبما يتمشى مع المتطلبات المتنوعة و المتعددة لتوفير خدمات الراعية الاجتماعية التى تتضمنها السياسة.

عدم تحديد مهام لكل جهاز من الاجهزة المجتمعية المسئولة عن السياسة الاجتماعية فى اى مرحلة من مراحلها والتداخل بين تلك الاختصاصات ، مما قد يؤدى الى ازدواجية المهام التى يقوم بها اكثر من جهاز و عدم القيام بمهام اخرى تتطلبها طبيعة عمل تلك الاجهزة مما يؤثر سلبا على تحقيق السياسة الاجتماعية لأهدافها.

المبحث الثالث: فواعل صنع السياسة الإجتماعية:

تتعدى القوى المشاركة في صنع السياسات الإجتماعية وتختلف درجات ومستوى المشاركة طبقا للادوار المطلوبة من كل منهم في موقعه وتتحد هذه الفواعل نمطين هما:

المطلب الأول: الفواعل الرسمية

أولا: الاجهزة التشريعية والتنفيذية في الدولة

وهو الجهاز الموكل اليه صلاحيات اتخاذ القرارات المجتمعية الأساسية باعتبار صاحب القوة والالزام في تنفيذ هذه القرارات[31].

وتعمل هذه الفواعل في إطار علاقة تشاركية بينهم لأجل صناعة السياسة الإجتماعية على كافة الأصعدة الوطنية والمحلية لتوفير الحياة الكريمة للفئات المحتاجة من جهة وتفعيلها بما يضمن مشاركتها في التنمية الشاملة.

[31] احمد ابراهيم حمزة، **السياسة الإجتماعية** ، عمان: دار المسيرة، 2015 ، ص 114.

ثانيا: التنفيذيون

وهم الذين ينفذون الب ارمج والمشروعات التي تحقق اهداف السياسة مثل موظفي وزارة الشؤون الإجتماعية والاخصائيين الاجتماعيين ويعتبرون حلقة الوصل بين المشرعين والمنفذين.

ثالثا: الفاعلين الدوليين.

نقصد بهم المنظمات الحكومية التي تعمل في الاطار الدولي والاقليمي، تهدف الى تكريس حقوق الإنسان والدفاع على الجماعات المضطهدة والمحرومة من الاقصاء والقتل والتعذيب والعنف الجنسي والحرمان بكل مظاهره، كحرمان المشاركة في الحياة السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، او الحق في العمل أو الحق في حرية التنقل والإقامة أو الحق في التعليم او الحق في مغادرة الوطن اوالعودة اليه اومن حرية الرأي والاجتماع[32].

المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية

أولا: المواطنون المستفيدون : وهم الذين يجب ان يتحولوا من مستفيدين (فئات محرومة) الى مشاركين في صنع السياسات الإجتماعية، وهذه السياسات هي فرصة لهم في وضع الاهداف العامة للمجتمع والرامية الى دفع عجلة التنمية[33].

ثانيا: خبراء السياسة: وهم العلماء الاجتماعيون الذين يجب ان يعطى لهم الوقت والفرصة لاجراء الدراسات اللازمة وتحديد السياسات البديلة وتقييم كل منها وتحديد مدى فاعليتها.

[32] ابو الخير احمد عطية، **المحكمة الجنائية الدولية، القاهرة:** دار النهضة العربية، 1999، ص 55 .

[33] الطيب معاش،"**دور القوى الإجتماعية في افراز النخبة السياسية**، الجزائر،"مجلة الدراسات الإجتماعية، العدد14، 2014، ص 28.

ثالثا: جماعات الضغط والمصالح: وهي القوى المجتمعية التي تحمل افكار معينة لا تطمح للوصول الى السلطة تدافع عن مصالح تؤمن بها ولها اهتمامات خاصة ،ومثال ذلك بعض جمعيات المعوقين وحماية الطفولة والنقابات النسائية وروابط حقوق الانسان...الخ.

فلكون أن هذه المنظمات تعمل وتتخطى الحدود الاقليمية للدولة فهي اداة ضغط على صناع القرار والسياسة الاجتماعية للتأثير عليهم داخل الحكومات او دفعهم نحو الاستجابة لأهدافهم، بما يحقق حقوق الأفراد ورفاهم الاجتماعي والسلام الشامل بين الشعوب[34].

[34] فضيل ابو نصر، الانسان العالمي: **العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل**، بيروت: دار بيسان للنشر، 2001، ص 274.

الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر مسألة التوازن الاقتصادي من بين المواضيع الأساسية المثارة قي علم الاقتصاد والشغل الشاغل في معظم النظريات الاقتصادية، حيث تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بني الفكر التقليدي والفكر الحديث، فمهما اختلفت آراء المدارس فإن الدراسة تنصب دائما حول كيفية الوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي الذي يهتم بدراسة وتحليل العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات الكلية، فالتحليل الاقتصادي الكلي عبارة عن طريقة تخلق توازنات اقتصادية عن طريق استخدام متغيرات كلية والتي تعتبر أدوات فعالة لحل الأزمات الاقتصادية الكلية.

إن نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة فعالة لا غنى عنها في تصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية، وعليه إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بني الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، إذ أن تحقق التوازن الكلي يكون بعد تحقق التوازن في سوق الإنتاج، السوق النقدي سوق العمل وسوق الأوراق المالية.

المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي

يعتبر التوازن من المفاهيم القديمة في الاقتصاد، فقد اهتم به المنظرين الأوائل للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، حيث تطور مفهوم التوازن الاقتصادي بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، وما زال يثري هذا الموضوع الاهتمام إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي.

لقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الأغلب الأعم من تحليلاتها بتحليل التوازن الاقتصادي وتحديد مفاهيمه وكيفية تحقيقه.

أولا : تعريف التوازن الاقتصادي

زخر الأدب الاقتصادي بمفاهيم عدة للتوازن الاقتصادي الذي لم يكن محل إجماع الاقتصاديين، حيث تباينت بين المفكرين التقليديين ومفكري العصر الحديث، من هذه التعاريف:

التوازن فكرة مصدرها الفلسفة وتعين أن ظاهرة معينة لا يمكن تفسريها إلا بعدد من المتغيرات والقوى المتعارضة في اتجاهها أو حركتها، بحيث أن تقابلها يحقق للظاهرة ثباتا ونظاما في الحركة، وقد احتفظت فكرة التوازن بهذا المفهوم عند تطبيقها على العلوم الاقتصادية مع بعض التطوير[1].

يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث تغيير في الظروف المؤدية إليها[2].

---

[1] سندس حميد موسى، " البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق." مذكرة ماجستير، العراق، 2009 ، ص 75.

[2] دراوسي مسعود، " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2014 الجزائر ،أطروحة دكتواه، الجزائر ، 2005-2006، ص103.

يعرف التوازن بأنه الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى جزئية أو كلية أو كلامها، إذا ما توفرت شروط وظروف معينة، بحيث إن عدم استقرار أحدهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره، يمكن أن يؤدي من خلال العالقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله، إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى [1].

التوازن هو ذلك الاتساق الموجود في النظام الاقتصادي ككل، حيث تكون القرارات المتخذة من طرف مجموع المتعاملين على مستوى مختلف الأسواق متناغمة أو متوافقة فيما بينها، ويمكن الحفاظ على هذه الوضعية إذا لم تتدخل عوامل خارجية لتغيير أحد مكونات هذا النظام[2].

التوازن من زاوية العلاقة بين العرض والطلب يحدث عندما تتساوى الكمية المعروضة من سلعة معينة مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة[3].

يوجد توازن في الاقتصاد عندما تتعادل أهداف قوى متباينة، ومن ثم فعدم التوازن إنما يدل على الاختلال وتغيير عن الأوضاع الجارية[4].

---

[1] يحياوي عبد الحفيظ، " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري"). مذكرة ماجستير، الجزائر، 2010-2011، ص 50.

[2] بوحيضر رقية، " أثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة2001-2011 ، المؤتمر الدولي تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والتمو الاقتصادي خلال الفترة: 2001-2014 ، 12/11 مارس 2013، ص12.

[3] حسين خليفي، " مبادئ الاقتصاد الجزئي." دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة1 ، الأردن، 2013 ،ص109.

[4] يوجين.أ.ديوليو، " النظرية الاقتصادية الكلية." ترجمة محمد رضا العدل وحمدي رضوان عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2 ، الجزائر، 1993، ص 11.

من خلال ما سبق نستنتج أن التوازن الاقتصادي هو حالة من التعادل وذلك في ظل توفر شروط وظروف محددة يؤدي عدم استمرارها إلى اختلال هذا التوازن، والذي يتحقق عن طريق تساوي كلا من العرض والطلب الكليين في جميع الأسواق مما يمكن من تحديد مستوى الدخل ومعدل الفائدة التوازنيين.

ثانيا : مجالات التوازن الاقتصادي

ينحصر التوازن الاقتصادي في مجالين أساسيين هما التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي، ولذلك يعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية عموما والسياسة النقدية والسياسة المالية خصوصا.

1- التوازن الاقتصادي الداخلي

يعرف النقدويون التوازن الداخلي بأنه تحقيق التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو ارتفاع غير مرغوب في المستوى العام للأسعار[1] ، كما يشير أيضا إلى حدوث تناسب بين الطلب الكلي على السلع و الخدمات و بين العرض الكلي من هذه السلع والخدمات، كذلك يشير التوازن الداخلي إلى ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تزول عنده البطالة العامة وتختفي الميول التضخمية للأسعار.

يعتبر اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي عامل مهم في تفسير الاختلالات الاقتصادية بغرض توجيه

[1] حمدي عبد العظيم، السياسات النقدية والمالية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986،
ص 126.

السياسة الاقتصادية التي تؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، إلاّ أن التوازن الداخلي يتحقق عندما تتحقق التوازنات الآتية:

أ- توازن الاستهلاك والإنتاج

يعتبر الطلب الاستهلاكي أحد أهم مكونات الطلب الكلي، ولذلك فإن ارتفاع معدل الطلب الاستهلاكي بشقيه الخاص والعام بوتيرة أسرع تفوق معدل ارتفاع الناتج الحقيقي، يحدث الاختلال في التوازن الاقتصادي الداخلي، ويظهر التضخم كأحد مظاهر هذا الاختلال، ولكي يكون هناك توازن ينبغي ألا يتعدى نمو الطلب الاستهلاكي نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع وهذا هو الأصل، لكن دائما تظهر عوامل تؤدي بالطلب الاستهلاكي إلى الارتفاع بمعدلات أكبر من معدلات نمو الناتج الحقيقي.

ومن هذه العوامل نذكر تزايد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وكذلك ارتفاع الطلب الاستهلاكي الخاص الذي يعتبر الدخل المحدد الرئيسي له، كذلك تغيرات مستوى الأجور والأسعار وتغيرات الأرباح والخسائر غير المنتظرة، وتغيرات السياسة المالية وسعر الفائدة وتوقعات الأفراد وكل هذه العوامل تؤثر بلا شك في نمط الاستهلاك.

ب- توازن الادخار والاستثمار

يمثل الادخار شرطا أساسيا لتحقيق التوازن، ويحدث الاختلال عندما يكون هناك استثمار يفوق الادخار أو يحدث العكس، أي يكون الاستثمار المخطط أكبر من الادخار الموجود فعلا، فيتولد عن ذلك وجود فائض طلب زائد بدون مقابل، وهذا يجعل أسعار السلع والخدمات ترتفع. وقد يتحقق التوازن الاقتصادي مرة أخرى بين الادخار والاستثمار ولكن في مستوى أعلى من الأسعار، أو لا يتحقق في وضع التوازن السابق، ويمكن أن يتحقق هذا التوازن كذلك بالاعتماد على وسائل أخرى مثل

جلب القروض الخارجية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية أو حتى التمويل بالعجز رغم آثاره التضخمية[1].

ج- توازن الموازنة العامة للدولة

الموازنة هي بيان تقديري لنفقات و إيرادات الدولة لمدة مستقبلية عادة تساوي سنة، و تتطلب إجازة من السلطة التشريعية، كما تعتبر أداة أساسية تستعملها السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة[2].

يتحقق التوازن في الميزانية عندما يكون هناك توازن بين النفقات العامة و الإيرادات العامة للدولة، وإذا غاب هذا التوازن فسيحدث الاختلال في الميزانية حتى وإن كان هناك فائضا، أما عند زيادة النفقات عن الإيرادات فسيترتب عن ذلك عجز الموازنة العامة ولمواجهة هذا العجز تلجأ الحكومات إلى البحث عن مصادر لإعادة توازن الموازنة العامة، ومن المصادر التي تعتمد عليها الحكومة لتغطية هذا العجز نجد الاقتراض من قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق إصدار السندات و الاذونات، أو الاقتراض من البنك المركزي رغم الآثار التضخمية التي يتركها هذا الاقتراض حتى وإن زاد الاستثمار مستقبلا[3] ، كما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الخارج سواء من الدول مباشرة أو من خلال المرور عبر الهيئات النقدية والمالية الدولية.

أما الغاية التي تسعى الموازنة العامة تحقيقها خلال السنة فقد ارتبطت بأهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية وليس التوازن الكمي بين الإيرادات والنفقات، كما

---

[1] جلال أحمد أمين، الاقتصاد القومي، مقدمة لدراسة النظرية النقدية، مكتبة سيد عبد الله وهبة عابدين، مصر،1972 ، ص 225-228

[2] محمود حسن الوالي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ،2000 ، ص 131.

[3] رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971،ص 165

كان ينظر إليها الفكر التقليدي بل صار يحكمها إطار من التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي[1].

ج1 –التوازن المالي: المقصود به تساوي العناصر المالية العامة السالبة(الدين العام الداخلي والخارجي والحقوق المختلفة على الدولة)، مع العناصر المالية العامة الموجبة (الأموال المنقولة ومواد التموين...الخ)، ويبقى هذا التوازن معبرا عن المظهر المحاسبي للمالية العامة.

ج2 – التوازن الاقتصادي: يتحقق هذا التوازن عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للإقتصاد مساوية للمنفعة التي تحجب عن الدخل الوطني نتيجة إقتطاع هذه الأموال، أما إذا إنخفض الدخل الوطني بسبب زيادة الإقتطاعات العامة وتحويل رؤوس الأموال من القطاع الخاص إلى القطاع العام فهذا معناه أن النفقات العامة زادت عن حدها الأعلى، وإذا زاد الدخل الوطني أكثر فهذا يعني أننا لم نصل إلى الحد الأعلى لحجم الإنفاق العام، وبالتالي التوازن الإقتصادي للمالية العامة هدفه أن تصل مردودية النظام الإقتصادي إلى أقصى حد لها، ويسهم ذلك في تحقيق التوازن الإقتصادي العام المتمثل في توازن العرض والطلب، وتوازن الإنتاج والإستهلاك، وتوازن الإدخار والإستثمار وتوازن الإستيراد والتصدير.

ج3– التوازن الاجتماعي: المقصود به معرفة ما إذا كانت الدولة تستطيع عن طريق الوسائل المالية إعادة توزيع الدخول لإقامة عدالة إجتماعية، والتوازن الاجتماعي يعتبر غاية في حد ذاته لما له من آثار على النشاط الإنتاجي في البلد، وتحقيقه يتماشى بالكيفية التي تحقق اتساقه مع التوازن الاقتصادي، بحيث عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخول تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف القطاعات

[1] عماد الدين الشربيني، الموازنة العامة وعلاقتها بالخطة الاقتصادية، المطبعة السلفية، القاهرة،1971 ،ص ص 160-161.

والأفراد فهذا يؤدي إلى زيادة قدرة الطبقة الضعيفة على الإنفاق، وفي نفس الوقت يؤثر على الحالة الإقتصادية العامة فيزداد حجم الإستهلاك، وهذا عامل إيجابي في التأثير على الإقتصاد الوطني، في إطار إقامة توازن إقتصادي عام.

4- التوازن النقدي :

يتحقق التوازن النقدي عند تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقود. تكمن أهمية التوازن النقدي في الآثار التي يتركها هذا التوازن بين عرض النقود والطلب عليها والتوازن بين نمو كمية وسائل الدفع المتاحة ونمو المعروض الحقيقي من السلع والخدمات على باقي الأنشطة في الأسواق الأخرى مثل سوق السلع والخدمات وسوق رأس المال.

2- التوازن الاقتصادي الخارجي

يعرف الاقتصاديون التوازن الخارجي على أنه مجرد التوازن في ميزان المدفوعات[1]، ويجمع الاقتصاديون عمومًا على أن تحقيق توازن ميزان المدفوعات يمثل أهم الأهداف التي ترمي السياسات الاقتصادية بلوغها، ولذلك يعتبر هذا التوازن ركيزة أساسية في توازن السياسات الاقتصادية لأي بلد، بسبب العلاقة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكييفات الضرورية التي يجب القيام بها داخل الاقتصاد.

وللإشارة نميز بين نوعين من التوازن بخصوص ميزان المدفوعات، النوع الأول وهو التوازن الحسابي حيث يكون فيه الميزان دائما في حالة توازن بسبب طريقة التسجيل التي تعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة، وهذا التوازن لا يعني توازن النوع الثاني والمتمثل في التوازن الاقتصادي وهذا الأخير هو الذي يهم مخططي السياسة الاقتصادية.

[1] حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مرجع سابق، ص 12.

ويعتبر ميزان المدفوعات متوازنا اقتصاديا عندما يتعادل الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض منه، أي توازن سوقي وهذا معناه أن ما يستهلكه المجتمع ويستثمره ويستورده يساوي إنتاج وادخار وصادرات ذلك المجتمع، كذلك كلما استند ميزان المدفوعات في توازنه إلى عوامل مستقرة طويلة الأجل اعتبر متوازنا من الناحية الاقتصادية، كأن يغطى العجز أو الفائض بحركات رؤوس الأموال طويلة.

الأجل، في حين عندما يعتمد على عوامل غير مستقرة كأن يغطى العجز أو الفائض بحركة الذهب ورؤوس الأموال قصيرة الأجل اعتبر مختلا[1].

ويعبر الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات عن اختلال جوهري في المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل مستوى التشغيل أو معدل نمو الناتج الوطني أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار أو معدل نمو السكان بالنسبة لمعدل نمو الموارد المتاحة.

كما لاحظنا أن هناك نوعان من التوازن في ميزان المدفوعات يوجد نوعان من العجز في الميزان وهما[2]:

1- عجز كامن الذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية، حيث لا توجد إجراءات تقييدية على الواردات أو على الصادرات، والتي تهدف إلى القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

2- عجز فعلي وهو العجز الظاهر في الميزان، والذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية في حالة قيام الدولة بفرض إجراءات تقييدية على الواردات أو التأثير على الصادرات.

---

[1] محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996 ، ص 217 .

[2] رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ،1989، ص 235.

ولإزالة هذا الاختلال وتحقيق توازن ميزان المدفوعات هناك ثلاث طرق معتمدة من قبل الدولة وهذه الطرق هي[1]:

– تغيير هيكل و مستوى الطلب الكلي المحلي للقضاء على فائض الطلب المتسبب في عجز هذا الميزان مثل تغيير معدل نمو الكتلة النقدية و تخفيض قيمة العملة المحلية وتقليص عجز الميزانية.

– التأثير مباشرة على مكونات الميزان مثل زيادة الصادرات و تقييد الواردات ووضع حد لتصدير رؤوس الأموال وفرض رقابة صارمة على الصرف الأجنبي.

– اللجوء للاقتراض الخارجي وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

أما الأسباب التي تؤدي إلى توازن أو اختلال ميزان المدفوعات فهي [2]:

1– **الأسباب الدورية:** التي تنشأ من انتقال آثار الدورة الاقتصادية في إحدى الدول إلى سائر الدول الآخرى عبر التجارة الخارجية، وتتحدد قوة آثارها انطلاقا من مكانة الدولة المصابة بالدورة الاقتصادية في دائرة العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا النوع من الأسباب لا يعدو أن يكون مؤقتا ويزول بزوال الأسباب المؤدية إليه، لأنه ينظر إليه في حدود فصل معين وليس على مدار السنة كلها.

2– الاختلالات الهيكلية: وترجع هذه الاختلالات إلى التباين الموجود بين الدول في درجات نضوج وتطور وتكامل هياكلها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني، ومستويات تكاليفها ونفقاتها التي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول، إضافة إلى مركز دائنيتها أو مديونيتها. وكذلك تغير هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى سلع أخرى

[1] سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987 ، ص 127.

[2]– محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982 ، ص ص 82–78.

على حساب البعض الآخر، وأخيرًا درجة المستوى المعيشي ونوع أنماطه الادخارية والاستثمارية والاستهلاكية.

3- الاختلالات السعرية: تعتبر العلاقات القائمة بين أسعار أي دولة والأسعار الخارجية من بين أهم مقومات توازن ميزان المدفوعات وأحد أسباب اختلاله، فيترتب على حالات التضخم أو الانكماش تغيرات مناظرة في مستويات الأسعار المحلية والعالمية التي تحدث آثارا على كل من الطلب العالمي على الصادرات المحلية والطلب المحلي على الواردات الأجنبية، وبالتالي حدوث خلل في ميزان المدفوعات، ففي حالة التضخم في أي دولة أي إرتفاع الأسعار المحلية هذا يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي على صادرات هذه الدولة لإرتفاع أسعارها من وجهة نظر المستهلك الأجنبي وارتفاع الطلب الداخلي على الواردات الأجنبية لإنخفاض أسعارها من وجهة نظر المستهلك المحلي.

أما في حالة حدوث إنكماش في هذه الدولة الذي يؤدي إلى إنخفاض مستوى الأسعار المحلية من شأنه أن يؤدي إلى تدني الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لإرتفاع أسعارها من وجهة نظر المستهلك المحلي، وإرتفاع الطلب الخارجي على صادرات هذه الدولة لإنخفاض أسعارها من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، كذلك فإن حالات التضخم والإنكماش المصحوبين بتغيرات مناظرة في مستويات الأسعار العالمية تؤدي إلى إحداث تغيرات مماثلة في حجم صادرات وواردات الدولة محل الدراسة، وهو مايؤدي إلى حدوث إختلال في ميزان المدفوعات.

من العرض السابق نلاحظ بأن تحليل التوازن الاقتصادي الخارجي يكتسي أهمية معتبرة في مختلف الاقتصاديات وخاصة النامية منها، بسبب خطورة العجز في الميزان التجاري، مما يجبر الدول على مواجهة العجز باستخدام الاحتياطات النقدية

الخارجية والتوسع في الاقتراض الخارجي، وهذا بدوره يؤدي إلى تراكم أعباء الدين الخارجي وبالتالي تعميق العجز في الميزان التجاري ومن ثم تتفاقم أزمة النقد الأجنبي، ويبقى الاقتصاد يدور في حلقة مفرغة ويزداد الاختلال ويبتعد ميزان المدفوعات عن التوازن الاقتصادي.

المطلب الثاني: التوازن في الفكر الاقتصادي.

يمثل التوازن الاقتصادي العنصر الأول والأساسي في النظرية الاقتصادية ولقد تطور بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، وعليه سنحاول إبراز أهم تطورات نظرية التوازن في الفكر الاقتصادي بدءا من الفكر الكلاسيكي ثم الفكر الماركسي فالفكر الكينزي.

أولا : تحليل التوازن الاقتصادي عند المدرسة الكلاسيكية

الاقتصاد الكلاسيكي نظام فكري متكامل أسهم في تكوينه عدد من المفكرين، كما احتل موضوع التوازن الاقتصادي مكانة هامة في الفكر التقليدي انطلقوا لبنائه من عدة فرضيات، وقد فرق الكلاسيك بين مستويين من التوازن.

1- التوازن الداخلي: يحدث عند تساوي الادخار والاستثمار، فنظرا لعدم قيام النقود بوظيفة مخزن للقيمة، فإن كمية النقود التي يتم حيازتها من طرف الطبقة العاملة سوف توجه للاستهلاك، لأن الأجور عادة ما تكون منخفضة وبالكاد تكفي حاجات الاستهلاك لهذه الطبقة، أما الطبقة الرأسمالية التي تكون دخولها مرتفعة فالادخار المتبقي لها يتحول بصورة آلية إلى استثمار بالشكل الذي يخلق سلع وخدمات جديدة[1] ، فلغرض تحقيق التوازن الاقتصادي العام عند الكلاسيك يجب أن يتعادل العرض والطلب الكليين، أي أن الإنتاج يخلق في ذات الوقت طلبا مكافئا له أي عدم وجود

[1] بوحيضر رقية، مرجع سبق ذكره، ص16.

أزمة في تصريف الإنتاج وهو ما يعرف بقانون ساي، وأن التوازن يعتبر حالة مصاحبة لوضع التشغيل الكامل، يضاف إلى ذلك حيادية النقود أي أنها لا تؤثر بأي شكل من الأشكال وأن الوظيفة الوحيدة لها هي وسيط في المبادلات[1].

2- التوازن الخارجي: هو التوازن الذي يحدث على مستوى ميزان المدفوعات عند سعر صرف معين، حيث حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، كذلك دايفيد ريكاردو من خلال نظريته الميزة المكتسبة التي تقتضي بأن تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية[2]، وعند حدوث اختلال فيه فإن تعديل الأسعار النسبية ما بين الدول المتبادلة سوف يؤدي إلى تغير حجم الصادرات والواردات مما يؤدي إلى استعادة التوازن في الميزان، لذا نجد الكلاسيك ينادون بحرية التجارة الخارجية التي تدفع بكل بلد من البلدان إلى التخصيص في إنتاج سلعة معينة على أساس المزايا النسبية [3]، كما استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود حيث وضعوا نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب التي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن، مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملة للنظرية الكمية والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود بالإضافة إلى حرية حركة الذهب تصديرا واستيرادا[4].

---

[1] فرحي، " التحليل الاقتصادي الكي." دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ، ص 23

[2] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص108 .

[3] وديع طوروس، " مبادئ اقتصادية ." المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة1 ، بيروت، 2010، ص 87.

[4] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 109 .

ثانيا : تحليل التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الكلي الماركسي

لقد ظهرت الماركسية كمذهب وتيار فكري في النصف الثاني من القرن 19 في شرق أوروبا، وسميت نسبة لمؤسسها كارل ماركس الذي استوحى نظريته من التراث الفكري.

الاقتصاد الماركسي يهتم بإقامة نظام اشتراكي خال من التناقضات يؤدي إلى التوازن الاقتصادي، حيث يرتكز التحليل الماركسي على حتمية التوازن بين القطاعين الإنتاجي والاستهلاكي، إذ لا يتحقق إلا بتعادل كل من الطلب مع العرض من مجموع سلع القطاعين [1]، كما يرى ماركس أن الطلب وحده غير كاف لتحقيق التوازن الاقتصادي لسببين[2]:

- **السبب الأول:** ميل معدل الربح نحو الانخفاض، فعند انخفاضه عن القدر الذي يعتبره أرباب الأعمال معدلا عاديا، فإن الاستثمار سيقل مما يدفعهم إلى الاحتفاظ بجزء من فائض القيمة عن التداول ولا يحول استثمارات صافية، حيث أن غياب هذه الأخيرة في أي نظام ستعرضه للاختلال وعدم التوازن.

- **السبب الثاني:** يتمثل في فائض القيمة وما ينجر عنه من نقص في الاستهلاك، حيث يؤدي سوء توزيع الدخل الوطني بين العمال وأصحاب الأعمال إلى نقص الاستهلاك لدى العمال والفلاحين والفقراء نتيجة ضعف مداخيلهم، بالتالي يظهر عدم التوازن بين طلب وعرض مجموعتي سلع الاستهلاك وسلع الإنتاج وهنا يرفض ماكس قانون المنافذ لساي.

---

[1] شريف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 81.
[2] نفس المرجع ، ص 82.

ثالثا : التوازن الاقتصادي عند كينز

إن التحليل الكينزي يختلف عن التحليل الكلاسيكي في جوانب عدة، وقد ميز كينز بين نوعين من التوازن:

1- التوازن الداخلي: يعتبر كينز أن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة من التوظف تقل عن مستوى التشغيل الكامل، وأن الطلب الكلي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي يحدد حجم الناتج والدخل والتوظف، والعمالة الكاملة ليست إلا حالة خاصة نادرا ما تتحقق في الحياة العملية، كما لا يوجد شيء أكثر مكانة من النقود بسبب ميل الأفراد إلى الحصول عليها واكتنازها [1]، حيث تنطلق الرؤيا الكينزية من نقطة أن للنقود وظائف متعددة فضلا عن كونها وسيلة للمبادلة أهمها كونها مخزن للقيمة ومحركا مهما في التغير الاقتصادي الحادث في مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام، إذ أن تفضيل الاكتناز أو الاحتفاظ بالنقود سيؤدي إلى تدهور الإنتاج، ومن ثم فإن سعر الفائدة هو ثمن الامتناع عن الاستهلاك، ومنه فهو ثمن لترغيب الأفراد للتخلص من الشكل النقدي للثروة، ومن ثم الترغيب في الاستثمار بدلا من الاكتناز، فسعر الفائدة عند كينز ظاهرة نقدية ليست حقيقية [2].

2- **التوازن الخارجي:** وضعية التوازن الخارجي في الاقتصاد تتحقق عند تساوي كل من الصادرات والواردات، فلقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعال لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغيرات في مستوى الإنتاج والتوظف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي ،1فالفائض أو العجز في ميزان المدفوعات حسب كينز سوف

[1] وديع طوروس، " مبادئ اقتصادية ،" مرجع سبق ذكره، ص93.
[2] سلام سميسم، " التوازن الاقتصادي العام ." دار مجدلاوي، الطبعة 1 ، الأردن، 2011 ،ص 166.

ينعكس على الوضع الداخلي، فالفائض يؤثدي إلى ارتفاع الطلب الداخلي في شكل سلع استهلاكية سواء كانت محلية أو مستوردة ما يؤثدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية بالتالي يزيد مستوى التشغيل، كما قد يصاحب هذه الزيادة في الطلب ارتفاع في الأسعار، أما في حالة حدوث عجز فإن الدخل سوف ينخفض وتتراجع الأسعار مما يؤثدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن[1].

[1] بوحيضر رقية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المبحث الثاني : أهمية التوازن الاقتصادي وأشكالة.

رغم اختلاف الاقتصاديين لاستجلاء ماهية التوازن الاقتصادي وفي كيفية تحقيقه، فهم لا يختلفون حول أهميته العملية والتطبيقية، فيعتبرونه أداة تحليلية مهمة لتحديد الهدف الأمثل للمجتمع، وضروري لتحقيق توازن المشروع (المنتج) وتوازن المستهلك، كما تتضح أهميته وضرورته باعتباره أداة لرسم صورة النظام الإقتصادي ككل، من خلال تعادل مجاميعه أو إختلالها وأسباب ذلك إضافة إلى أهميته بخصوص التعادل أو الإختلال في النظام النقدي لعلاج ظاهرتي التضخم والإنكماش، حتى يتوفر الأداء السليم والمطلوب للنظام الإقتصادي، كذلك تتجلى أهميته عند تصميم النماذج الإقتصادية لمعالجة مشكلة الدورات الإقتصادية، أو بغرض إختيار ووضع إستراتيجية وسياسات التنمية الإقتصادية، والتوازن الإقتصادي بهذه الصورة مهم لكل الأنظمة الإقتصادية المتقدمة منها والنامية، حتى وإن إختلفت أسباب الحاجة إليه وطبيعة وطريقة أداء كل نظام

المطلب الأول: أهمية التوازن الاقتصادي.

تعتبر نظرية التوازن وسيلة منهجية في التحليل الاقتصادي نظرا لمساهمتها الكبيرة في حل المشاكل الاقتصادية، وبالتالي فالتوازن الاقتصادي مهم لكل الأنظمة الاقتصادية للدول المتقدمة منها والنامية.

أولا : أهمية التوازن الاقتصادي في السياسات الاقتصادية

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الوحدات الاقتصادية[1] ، إذ باستعمال مجموعة من الوسائل تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف التي تعتبر مرنة وغايتها في النهاية

[1]وليد عبد الحميد عايب، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ." مكتبة حسن العصرية، الطبعة 1 ، لبنان، 2010، ص73.

تحقيق الرفاهية العامة إذ تم تلخيصها ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور وهي: تحقيق معدل نمو مرتفع، محاربة البطالة وتوفير التشغيل، تحقيق التوازن الخارجي ومحاربة التضخم [1]،حيث تتمثل أدوات هذه السياسة في السياسة المالية التي تستعمل بغية الوصول إلى التوظيف الكامل، أما السياسة النقدية تستعمل لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض أسعار الفائدة، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ميزان المدفوعات، هذا ما كان سائدا في الفكر الكلاسيكي إلى أن أظهر الفكر الكينزي أهمية وفعالية السياسة المالية كسياسة تثبيت استجابة لصدمات الطلب الكلي، كما أثبت أن الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحا وهو ما يفسح المجال أمام استخدام النماذج الاقتصادية.

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن صيغ وطرق لعرض النظرية الاقتصادية بصورة سهلة ومبسطة يمكن فهمها وتحليلها[2] ، فالنموذج الاقتصادي يربط بين الظواهر الاقتصادية على أساس علاقات سببية، كما يمكن من تقدير وضع ما على أساس وضع آخر، لكن عندما يصبح النموذج غير قادر على تفسير الظواهر المعينة يجب بناء نموذج جديد، أي إمكانية وجود أكثر من نموذج لدراسة نفس الظاهرة.

ثانيا :أهمية التوازن الاقتصادي في التخطيط الاقتصادي.

يعرف التخطيط الاقتصادي على أنه السعي إلى استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة بالأسلوب الرشيد الذي يحقق للمجتمع أقصى عائد في حدود الموارد المتاحة.

---

[1] نفس المرجع ، ص 81

[2] شريف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

كما يمكن تعريفه على أنه القرار الذي تتخذه السلطات العليا في الدولة لمجموعة من أهداف معينة تلتزم بتحقيقها خلال فترة زمنية في سبيل الوصول إلى الغايات التي تبناها المجتمع من أجل تنمية قدراته اقتصاديا واجتماعيا. وباعتبار أن الهدف الذي تسعى جل دول العالم إلى الوصول إليه هو التوازن الاقتصادي، فقد استندت المحاولات الأولى للتخطيط إلى إقامة التوازنات الاقتصادية بتحديد حجم الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تركزت هذه التوازنات على العرض والطلب على السلع والخدمات والتوازن بالنسبة للادخار، كما قد يكون هدف التخطيط زيادة حجم التوظيف بالتالي القضاء على البطالة الموجودة، أو رفع مستوى الاستهلاك عن طريق زيادة الإنتاج من السلع التي يرغب الأفراد في طلبها، أو زيادة الدخل القومي[1].

إن الضرورة الموضوعية والعلمية تقتضي وجود حد أدنى من التخطيط الاقتصادي، لهذا تتأكد أهميته لما يحققه، هكذا يصبح التوازن الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في العدالة والاستقرار التي تتضمنها العملية التخطيطية[2].

ثالثا : أهمية التوازن الاقتصادي في الاصلاح الاقتصادي.

إن الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها اقتصاديات دول العالم زادت من حدة البطالة والتضخم وظهور العجز في مختلف الموازين الكلية، الأمر الذي أدى إلى ظهور اضطرابات اجتماعية خطيرة.

---

[1] جمال داود سلمان، طاهر فاضل حسون، " التخطيط الاقتصادي ." بيت الحكمة، العراق، 1989 ، ص 13

[2] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص156.

فنظرا لاختلاف الأوضاع المتأزمة في الدول خاصة النامية منها، قامت مؤسسات التمويل الدولية بتصميم برامج إصلاح اقتصادي تهدف إلى معالجة الاختلالات وتحقيق التوازن في تلك الدول.

لقد جاءت سياسات الإصلاح بسياسة التثبيت التي قد اعتمدها صندوق النقد الدولي لفك أزمة الدول النامية التي تقوم على قضايا التوازن العام، والتي تتضمن تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي، كما جاءت بسياسة الإصلاح الهيكلي التي تبناها البنك الدولي والتي تواكب تصحيح الاقتصاد الكلي بغية زيادة معدل النمو في البلد بصفة دائمة

المطلب الثاني : أشكال التوازن الاقتصادي

قد أخذ التوازن أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة والهدف المنشود من جهة أخرى ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي.

أولا : التوازن الجزئي والتوازن الكلي

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أنّ توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها[1].

أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع

[1] بوحيضر رقية، مرجع سبق ذكره، ص13.

الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها [1].

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود إختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الإختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الاسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما .

ثانيا : التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأمد

يقصد بالأول هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أنّ التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضآلتها نسبيا مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها .

ومنه المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل

[1] المرجع نفسه ، ص 14.

في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائما عن ادخار الأمس ، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل[1].

ثالثا : التوازن الساكن والتوازن الحركي

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه[2].

إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة ، ونظرا للانتقادات التي وجهت للنوع الأول تمّ استخدام النوع الثاني من التوازن والمتمثل في التوازن الحركي حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم (الحركي) إذا ما توفرت له الظروف والعوامل المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول[3].

رابعا : التوازن الناقص والتوازن الكامل

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه

---

[1] بوحيضر رقية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] دراوسي مسعود، " مرجع سابق ، ص 105

[3] محمد الشريف إلمان، " محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن.") ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ج1، ص 14.

المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني[1].

وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة وعندها نكون أمام التوازن الكامل[2].

مما سبق يتضح أن هذا التوازن الهدف منه هو تحقيق التوازن الاجتماعي.

إن التوازن الاجتماعي للمالية العامة يحقق أغراضه على مستوى التوازن الاقتصادي عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخول تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف المواطنين والقطاعات في المجتمع فيكون هذا التوزيع على أساس زيادة قدرة الطبقة ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ورفع مستواها المعاشي. وفي الوقت نفسه يؤثر ذلك في الحالة الاقتصادية العامة فيزيد من حجم الاستهلاك ويمكن أن يكون عاملا إيجابيا في التأثير في الاقتصاد الوطني بغية إقامة إقتصاد عام.

المبحث الثاني: مجالات التوازن الاقتصادي

ينحصر التوازن الاقتصادي في مجالين أساسيين هما التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي، ولذلك يعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي على

[1] بوحيضر رقية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] المرجع نفسه ، ص 15.

المستويين الداخلي والخارجي من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية عموما والسياسة النقدية والسياسة المالية خصوصا.

المطلب الأول : التوازن الاقتصادي الداخلي

يعرف النقدويون التوازن الداخلي بأنه تحقيق التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو ارتفاع غير مرغوب في المستوى العام للأسعار[1] ، كما يشير أيضا إلى حدوث تناسب بين الطلب الكلي على السلع و الخدمات وبين العرض الكلي من هذه السلع والخدمات، كذلك يشير التوازن الداخلي إلى ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تزول عنده البطالة العامة وتختفي الميول التضخمية للأسعار.

يعتبر اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي عامل مهم في تفسير الاختلالات الاقتصادية بغرض توجيه السياسة الاقتصادية التي تؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، إلاّ أن التوازن الداخلي يتحقق عندما تتحقق التوازنات الآتية:

أولا: توازن الاستهلاك والإنتاج

يعتبر الطلب الاستهلاكي أحد أهم مكونات الطلب الكلي، ولذلك فإن ارتفاع معدل الطلب الاستهلاكي بشقيه الخاص والعام بوتيرة أسرع تفوق معدل ارتفاع الناتج الحقيقي، يحدث الاختلال في التوازن الاقتصادي الداخلي، ويظهر التضخم كأحد مظاهر هذا الاختلال، ولكي يكون هناك توازن ينبغي ألا يتعدى نمو الطلب الاستهلاكي نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع وهذا هو الأصل، لكن دائما تظهر عوامل تؤدي بالطلب الاستهلاكي إلى الارتفاع بمعدلات أكبر من معدلات نمو الناتج الحقيقي.

[1] حمدي عبد العظيم، السياسات النقدية والمالية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986، ص 126.

ومن هذه العوامل نذكر تزايد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وكذلك ارتفاع الطلب الاستهلاكي الخاص الذي يعتبر الدخل المحدد الرئيسي له، كذلك تغيرات مستوى الأجور والأسعار وتغيرات الأرباح والخسائر غير المنتظرة، وتغيرات السياسة المالية وسعر الفائدة وتوقعات الأفراد وكل هذه العوامل تؤثر بلا شك في نمط الاستهلاك.

ثانيا: توازن الادخار والاستثمار

إن تعادل الاستثمار مع الادخار يمثل شرطا أساسيا لتحقيق التوازن، ويحدث الاختلال عندما يكون هناك استثمار يفوق الادخار أو يحدث العكس، أي يكون الاستثمار المخطط أكبر من الادخار الموجود فعلا، فيتولد عن ذلك وجود فائض طلب زائد بدون مقابل، وهذا يجعل أسعار السلع والخدمات ترتفع. وقد يتحقق التوازن الاقتصادي مرة أخرى بين الادخار و الاستثمار ولكن في مستوى أعلى من الأسعار، أو لا يتحقق في وضع التوازن السابق، ويمكن أن يتحقق هذا التوازن كذلك بالاعتماد على وسائل أخرى مثل جلب القروض الخارجية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية أو حتى التمويل بالعجز رغم آثاره التضخمية[1].

ثالثا :توازن الموازنة العامة للدولة

الموازنة هي بيان تقديري لنفقات و إيرادات الدولة لمدة مستقبلية عادة تساوي سنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية، كما تعتبر أداة أساسية تستعملها السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة[2].

يتحقق التوازن في الميزانية عندما يكون هناك توازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، وإذا غاب هذا التوازن فسيحدث الاختلال في الميزانية حتى وإن كان

[1] جلال أحمد أمين، الاقتصاد القومي، مقدمة لدراسة النظرية النقدية، مكتبة سيد عبد الله وهبة عابدين، مصر، 1972 ، ص 225-228.

[2] محمود حسن الوالي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ،2000، ص 131.

هناك فائضا، أما عند زيادة النفقات عن الإيرادات فسيترتب عن ذلك عجز الموازنة العامة ولمواجهة هذا العجز تلجأ الحكومات إلى البحث عن مصادر لإعادة توازن الموازنة العامة، ومن المصادر التي تعتمد عليها الحكومة لتغطية هذا العجز نجد الاقتراض من قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق إصدار السندات والاذونات، أو الاقتراض من البنك المركزي رغم الآثار التضخمية التي يتركها هذا الاقتراض حتى وإن زاد الاستثمار مستقبلا[1] ، كما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الخارج سواء من الدول مباشرة أو من خلال المرور عبر الهيئات النقدية والمالية الدولية.

أما الغاية التي تسعى الموازنة العامة تحقيقها خلال السنة فقد ارتبطت بأهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية وليس التوازن الكمي بين الإيرادات والنفقات، كما كان ينظر إليها الفكر التقليدي بل صار يحكمها إطار من التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي[2].

1-**التوازن المالي** :المقصود به تساوي العناصر المالية العامة السالبة (الدين العام الداخلي والخارجي والحقوق المختلفة على الدولة)، مع العناصر المالية العامة الموجبة (الأموال المنقولة ومواد التموين...الخ)، ويبقى هذا التوازن معبرا عن المظهر المحاسبي للمالية العامة.

2-**التوازن الاقتصادي** :يتحقق هذا التوازن عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للإقتصاد مساوية للمنفعة التي تحجب عن الدخل الوطني نتيجة إقتطاع هذه الأموال، أما إذا إنخفض الدخل الوطني بسبب زيادة الإقتطاعات العامة وتحويل رؤوس الأموال من القطاع الخاص إلى القطاع العام فهذا معناه أن النفقات العامة زادت عن حدها الأعلى، وإذا زاد الدخل الوطني أكثر فهذا يعني أننا لم نصل إلى

[1] رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971 ، ص 165.
[2] عماد الدين الشربيني، الموازنة العامة وعلاقتها بالخطة الاقتصادية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1971 ، ص 160-162

الحد الأعلى لحجم الإنفاق العام، وبالتالي التوازن الإقتصادي للمالية العامة هدفه أن تصل مردودية المنظام الإقتصادي إلى أقصى حد لها، ويسهم ذلك في تحقيق التوازن الإقتصادي العام المتمثل في توازن العرض والطلب، وتوازن الإنتاج والإستهلاك، وتوازن الإدخار والإستثمار وتوازن الإستيراد والتصدير.

3- التوازن الاجتماعي: المقصود به معرفة ما إذا كانت الدولة تستطيع عن طريق الوسائل المالية إعادة توزيع الدخول لإقامة عدالة إجتماعية، والتوازن الاجتماعي يعتبر غاية في حد ذاته لما له من آثار على النشاط الإنتاجي في البلد، وتحقيقه يتماشى بالكيفية التي تحقق اتساقه مع التوازن الاقتصادي، بحيث عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخول تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف القطاعات والأفراد فهذا يؤدي إلى زيادة قدرة الطبقة الضعيفة على الإنفاق، وفي نفس الوقت يؤثر على الحالة الإقتصادية العامة فيزداد حجم الإستهلاك، وهذا عامل إيجابي في التأثير على الإقتصاد الوطني، في إطار إقامة توازن إقتصادي عام.

رابعا: التوازن النقدي : يتحقق التوازن النقدي عند تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقود. تكمن أهمية التوازن النقدي في الآثار التي يتركها هذا التوازن بين عرض النقود والطلب عليها والتوازن بين نمو كمية وسائل الدفع المتاحة ونمو المعروض الحقيقي من السلع والخدمات على باقي الأنشطة في الأسواق الأخرى مثل سوق السلع والخدمات وسوق رأس المال.

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الخارجي

يعرف الاقتصاديون التوازن الخارجي على أنه مجرد التوازن في ميزان المدفوعات[1]، ويجمع الاقتصاديون عمومًا على أن تحقيق توازن ميزان المدفوعات يمثل أهم

[1] حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مرجع سابق، ص 12.

الأهداف التي ترمي السياسات الاقتصادية بلوغها، ولذلك يعتبر هذا التوازن ركيزة أساسية في توازن السياسات الاقتصادية لأي بلد، بسبب العلاقة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكييفات الضرورية التي يجب القيام بها داخل الاقتصاد.

وللإشارة نميز بين نوعين من التوازن بخصوص ميزان المدفوعات، النوع الأول وهو التوازن الحسابي حيث يكون فيه الميزان دائما في حالة توازن بسبب طريقة التسجيل التي تعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة، وهذا التوازن لا يعني توازن النوع الثاني والمتمثل في التوازن الاقتصادي وهذا الأخير هو الذي يهم مخططي السياسة الاقتصادية.

ويعتبر ميزان المدفوعات متوازنا اقتصاديا عندما يتعادل الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض منه، أي توازن سوقي وهذا معناه أن ما يستهلكه المجتمع ويستثمره ويستورده يساوي إنتاج وادخار وصادرات ذلك المجتمع، كذلك كلما استند ميزان المدفوعات في توازنه إلى عوامل مستقرة طويلة الأجل اعتبر متوازنا من الناحية الاقتصادية، كأن يغطى العجز أو الفائض بحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، في حين عندما يعتمد على عوامل غير مستقرة كأن يغطى العجز أو الفائض بحركة الذهب ورؤوس الأموال قصيرة الأجل اعتبر مختلا[1] .

ويعبر الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات عن اختلال جوهري في المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل مستوى التشغيل أو معدل نمو الناتج الوطني أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار أو معدل نمو السكان بالنسبة لمعدل نمو الموارد المتاحة.

[1] محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961 ، ص 217.

كما لاحظنا أن هناك نوعان من التوازن في ميزان المدفوعات يوجد نوعان من العجز في الميزان وهما[1]:

1- عجز كامن الذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية، حيث لا توجد إجراءات تقييدية على الواردات أو على الصادرات، والتي تهدف إلى القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

2- عجز فعلي وهو العجز الظاهر في الميزان، والذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية في حالة قيام الدولة بفرض إجراءات تقييدية على الواردات أو التأثير على الصادرات.

ولإزالة هذا الاختلال وتحقيق توازن ميزان المدفوعات هناك ثلاث طرق معتمدة من قبل الدولة وهذه الطرق هي[2]:

- تغيير هيكل و مستوى الطلب الكلي المحلي للقضاء على فائض الطلب المتسبب في عجز هذا الميزان مثل تغيير معدل نمو الكتلة النقدية و تخفيض قيمة العملة المحلية وتقليص عجز الميزانية.

- التأثير مباشرة على مكونات الميزان مثل زيادة الصادرات و تقييد الواردات ووضع حد لتصدير رؤوس الأموال وفرض رقابة صارمة على الصرف الأجنبي.

- اللجوء للاقتراض الخارجي وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

أما الأسباب التي تؤدي إلى توازن أو اختلال ميزان المدفوعات فهي[3] :

[1] رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ،1989 ، ص 235.
[2] سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987 ، ص 127.
[3] محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ،1982 ، ص ص 82-78 .

1 – الأسباب الدورية: التي تنشأ من انتقال آثار الدورة الاقتصادية في إحدى الدول إلى سائر الدول الآخرى عبر التجارة الخارجية، وتتحدد قوة آثارها انطلاقا من مكانة الدولة المصابة بالدورة الاقتصادية في دائرة العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا النوع من الأسباب لا يعدو أن يكون مؤقتا ويزول بزوال الأسباب المؤدية إليه، لأنه ينظر إليه في حدود فصل معين وليس على مدار السنة كلها.

2– الاختلالات الهيكلية: وترجع هذه الاختلالات إلى التباين الموجود بين الدول في درجات نضوج وتطور وتكامل هياكلها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني، ومستويات تكاليفها ونفقاتها التي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول، إضافة إلى مركز دائنيتها أو مديونيتها. وكذلك تغير هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى سلع أخرى على حساب البعض الآخر، وأخيرًا درجة المستوى المعيشي ونوع أنماطه الادخارية والاستثمارية والاستهلاكية.

3– الاختلالات السعرية: تعتبر العلاقات القائمة بين أسعار أي دولة والأسعار الخارجية من بين أهم مقومات توازن ميزان المدفوعات وأحد أسباب اختلاله، فيترتب على حالات التضخم أو الانكماش تغيرات مناظرة في مستويات الأسعار المحلية والعالمية التي تحدث آثارا على كل من الطلب العالمي على الصادرات المحلية والطلب المحلي على الواردات الأجنبية، وبالتالي حدوث خلل في ميزان المدفوعات، ففي حالة التضخم في أي دولة أي إرتفاع الأسعار المحلية هذا يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي على صادرات هذه الدولة لإرتفاع أسعارها من وجهة نظر المستهلك الأجنبي وارتفاع الطلب الداخلي على الواردات الأجنبية لإنخفاض أسعارها من وجهة نظر المستهلك المحلي.

أما في حالة حدوث إنكماش في هذه الدولة الذي يؤدي إلى إنخفاض مستوى الأسعار المحلية من شأنه أن يؤدي إلى تدني الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لإرتفاع أسعارها من وجهة نظر المستهلك المحلي، وإرتفاع الطلب الخارجي على صادرات هذه الدولة لإنخفاض أسعارها من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، كذلك فإن حالات التضخم والإنكماش المصحوبين بتغيرات مناظرة في مستويات الأسعار العالمية تؤدي إلى إحداث تغيرات مماثلة في حجم صادرات وواردات الدولة محل الدراسة، وهو مايؤدي إلى حدوث إختلال في ميزان المدفوعات.

من العرض السابق نلاحظ بأن تحليل التوازن الاقتصادي الخارجي يكتسي أهمية معتبرة في مختلف الاقتصاديات وخاصة النامية منها، بسبب خطورة العجز في الميزان التجاري، مما يجبر الدول على مواجهة العجز باستخدام الاحتياطات النقدية الخارجية والتوسع في الاقتراض الخارجي، وهذا بدوره يؤدي إلى تراكم أعباء الدين الخارجي وبالتالي تعميق العجز في الميزان التجاري ومن ثم تتفاقم أزمة النقد الأجنبي، ويبقى الاقتصاد يدور في حلقة مفرغة ويزداد الاختلال ويبتعد ميزان المدفوعات عن التوازن الاقتصادي.

خلاصة :

نستنتج مما سبق أن مفهوم التوازن الاقتصادي قد تطور بين الفكر التقليدي والفكر المعاصر، حيث ينقسم إلى توازن داخلي الذي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل وعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار أين تسعى السياسات الاقتصادية إلى تخفيض معدلي البطالة والتضخم ومنه زيادة النمو الاقتصادي، والتوازن الخارجي الذي ينجم عن التوازن في ميزان المدفوعات.

إن السياسات الاقتصادية لأي بلد تسعى إلى إحداث التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي، حيث يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إليها تماشيا مع مبدأ حرية التجارة، إذ لهذا الهدف علاقة بتغير سعر الصرف الذي يؤثر على حجم صادرات وواردات الدولة، الأمر الذي يؤثر على ميزان المدفوعات الذي ينعكس اختلاله على كل من النمو الاقتصادي ومعدلي البطالة والتضخم بما لا يخدم الاقتصاد المحلي، فالتوفيق بين التوازن الداخلي المتمثل في تحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي مع تدني معدل البطالة وانخفاض معدل التضخم، والتوازن الخارجي المعبر عنه بتوازن ميزان المدفوعات يمكن من تحقيق سياسة الدولة لأهدافها ومحافظتها على توازنها الاقتصادي الكلي.

الفصل الثالث

المبحث الاول:ترشيد النفقات العمومية و إجراءاتها

المطلب الأول :تعريف النفقات العمومية

تعددت التعريفات الخاصة بالنفقات العمومية، ألا انها تشترك جميعها على أنها تلك المبالغ المالية التي تصرف من قبل السلطات العمومية قصد تحقيق منفعة عمومية [1]كما تعد مبالغ نقدية تصرف من قبل هيئة عامة، تهدف إلى إشباع حاجات عامة. ويتم إقرار المبالغ من قبل السلطات التشريعية و يقوم بانفاقها شخص عام من أجل توفير سلع و خدمات عامة و تحقيق أهداف إقتصادية و اجتماعية [2]و يتم تقسيم النفقات العمومية في العادة إلى نوعين، تقسيمات عملية تقوم على اساس منطقي من خلاله يمكن تحليل هذه النفقات و توزيعها بين بين مختلف المستويات، و تقسيمات عملية تقوم على اعتبارات إدارية مختلفة

المطلب الثاني:تعريف ترشيد النفقات العمومية

يقصد بترشيد النفقات العمومية الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق و بتفادي الإسراف و التبذير فالترشيد في النفقات العمومية يتضمن ظبط النفقات و أحكام الرقابة عليها مع تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق أكبر ما يمكن[3]

المطلب الثالث :إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر منذ 2014

عقب التدهور الكبير الذي عرفته اسعار البترول في سنة 2014 باشرت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات في مجال ترشيد نفقاتها العمومية و التي لازلت متواصلة إلى غاية يومنا هذا، و ترجع هذه الإجراءات إلى التراجع الكبير في الذي عرفته ومازلت تعرفه إيرادات الجزائر كما أن هذه الإجراءات مست كل من ميزانيتي التسيير و التجهيز على حد سواء.

---

[1] (محرزي2003, ص:65)

[2] (اللوزي2000، ص89)

[3] (دوح، 2006،ص:44)

1- إجراءات ترشيد نفقات التسيير:

منذ نهاية سنة 2014 قامت الحكومة الجزائرية بوضع العديد من إجراءات ترشيد نفقات التسيير، و اول تعليمة في هذا الاطار كانت رقم 348 المؤرخة في 25 ديسمبر 2014 التي لازلت سارية المفعول إلى غاية يومنا هذا في مايلي سيتم التطرف لاهم الإجراءات

- التحكم في عمليات التوظيف من خلال تعليق كل توظيف جديد باستثناء بعض القطاعات ذات الأهمية الكبيرة كالصحة والتربية و التعليم او في الحالات الخاصة مثل التقاعد أين يتم تعويض منصب واحد عكس ثلاثة مناصب شاغرة، كما تم اللجوء إلى سياسة نشر المناصب المالية الموجودة من أجل تغطية العجز الموجود في الادارات العمومية[4].

- الحد من التنقلات الرسمية خارج البلاد إلى في الحالات القصوى، إضافة إلى تقليص التكفل بالوفود الأجنبية وكذلك اللقاءات والندوات وغيرها من التظاهرات بإستثناء المهمة وذات الجدوى،

- ضرورة الحد من انشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وجعلها تقتصر على المنشآت الاجتماعية والتربوية مع ضرورة ترشيد تنظيمها و تسيرها.

كان لهذه الإجراءات اثر كبير في زيادة معدلات البطالة لدى الشباب خصوصا خريجي الجامعات، و بالأخص ان الجزائر بلد غير متنوع إقتصاديا أين يلعب القطاع الخاص دورا محتشما جدا اذا ما قورن بنا تزخر به الجزائر من مقومات، والتي كانت ستجعله من اقوى الدول في العديد من القطاعات

2- اجراءات ترشيد نفقات التجهيز

[4] (وزراة المالية 2014)

عرفت نفقات التجهيز هي الأخرى العديد من الإجراءات فيما يتعلق بترشيدها و هذا من خلال نفس التعليمية سالفة الذكر و غيرها من التعليمات الصادرة عن الحكومة إلى غاية يومنا هذا و في مايلي سيتم التطرق لأهم الإجراءات :

– اول إجراءات قامت به الحكومة هو تجميد كل العمليات التي لم يتم الانطلاق فيها إلى وقت لاحق يحدده الوزير الأول. و لا يتم تبليغ رخص برامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي، و يشترط في ذلك أن يتوفر الوعاء و يكون خاليا من كل العوائق فضلا عن نتائج اعلان الصفقات. و كله يندرج في التعليمة 348 سالفة الذكر. كما أن كل التزام تعاقدي جديد يجب أن لا يوضع الا بترخيص من الوزير الأول. وبالرغم من هذه التعليمة الا ان نفقات التجهيز استمرت بالصعود حيث بلغت 8753.7 مليار دج سنة 2018 في حين انها بلغت في نهاية سنة 2014 قيمة 7656.2 مليار دج و يرجع تفسير ذلك إلى العدد الكبير من المشاريع الجارية الإنجاز الموضوعة في إطار البرامج التنموية من سنة 1999 إلى غاية سنة 2014. و من هنا يمكن القول ان الحكومة الجزائرية لم تستطع التحكم في نفقات التجهيز من خلال هذا الإجراء مما جعلها تلجأ لاجراءات أخرى

– تجميد كل العمليات التي لم تشهد انطلاقا فعليا و رصد العمليات التي ليس لها أولوية وفقا للتعليمة رقم 3251 المؤرخة في 3 مارس 2015[5] لتقوم بعد ذلك الحكومة بوضع قائمة اسمية للمشاريع المعنية بالتجميد من أجل التخفيض في نفقات التجهيز التي لم تسجل انخفاضا و هو عكس ما كان متوقع، كما تم وضع مصفوفة خاصة بمعالجة المشاريع التنموية المجمد.

– فرض تأجيل مشاريع اقتناء السيارات الإدارية خلال سنة 2016.

[5] (وزراة المالية، 2015)

– القيام بتسقيف النفقات العمومية ابتداءا من سنة 2016 من خلال منح كل ولاية حرية التصرف في حدود مبالغ مالية معينة [6]، ألا ان الاستهلاكات كانت أكبر من المبالغ التي منحت لها و هذا لوجود ديون غير مسددة كانت كل مرة تطلبها الولايات من الوزارة للمشاريع التي هي في طور الإنجاز.

* غلق كل حسابات التخصيص الخاص بما في ذلك برنامج الخماسي 2014_ 2019 "توطيد النمو الاقتصادي" و الذي لم يدم سوى سنتين ما عدا حساب برنامج الهظاب العليا و هذا بسبب عدم القدرة على ظبط نفقات التجهيز، و كان ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17/11 الصادر عن وزراة المالية في 15 جانفي 2017، ليتم بعد ذلك فتح حساب واحد تحت رقم 145–302 بعنوان حسابات التسير العمليات الاستثمارية العمومية يكون من ميزانية الدولة للتجهيز في حدود اعتمادات الدفع المبلغ. و على هذا الأساس يكون الزاما على الأمرين بالصرف بوضع الالتزامات على رخص البرامج في حدود اعتمادات الدفع لفائدتهم و هذا وفقا للتعليمة الصادرة عن وزراة المالية في 03 ديسمبر 2017 بالرغم من كل هذه الإجراءات الا ان الوزير الأول كان بين الحين و الاخر خلال هذه الفترة برفع التجميد على العديد من المشاريع الاستثمارية التي تم تجميدها، خصوصا تلك المشاريع ذات الطابع الاجتماعي و الثقافي. و نخص بالذكر القطاع الصحي و قطاع التربية والتعليم

[6] (وزارة المالية، 2016)

المبحث الثاني: التمويل الغير تقليدي

المطلب الأول :تعريف التمويل الغير تقليدي

التمويل الغير تقليدي هو آلية اتخدتها الحكومة الجزائرية و التي تتجلى اساسا في طلع النقود بدون مقابل لتمويل النشاط الإقتصادي، حيث انتهجته الجزائر كنتيجة لانخفاظ اسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014. حيث أدى هذا الانخفاظ إلى تفاقم عجز الموازنة و تراجع احتياطات الصرف. مع تاكل لقائم صندوق ضبط الإيرادات[7].

المطلب الثاني :مضمون و أهداف سياسية التمويل الغير تقليدي

لقد كان لتهاوي اسعار النفط عدة تاثيرات على المؤشرات الاقتصادية المالية والاقتصادية والتجارية و حتى الاجتماعية. الزم على الجزائر البحث في آليات تمويل جديدة غير تقليدية لتمويل احتياجات الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية، و كذلك لتمويل النشاط الإقتصادي للدولة و قبل أن نتحدث عن مضمون و أهداف سياسية التمويل الغير تقليدي يجب أن نعرج على الإجراءات المنتهجة قبل تطبيق آلية التمويل الغير تقليدي

1- الإجراءات المنتهجة قبل تطبيق آلية التمويل الغير تقليدي:

كنتيجة لانخفاض اسعار النفط و تقلص الإيرادات و تجنبا للاستدانة الخارجية لجأت الحكومة الجزائرية إلى عدة آليات و إجراءات و يمكن تناولها في ما يلي

- تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 12٪الى 8٪
- تخفيض معدل إعادة الخصم من 4٪إلى 3.5٪
- القرض السندي:القرض السندي هو القرض الوطني للنمو الإقتصادي بمدة اكتتاب بستة أشهر مع سندات بمعدلي فائدة

[7] صباغ رفيقة(2020)

محددة طبقا لفترة السداد. مدة سداد ثلاث سنوات بسعر فائدة 5 ٪ ومدة سداد خمس سنوات بسعر فائدة 5.75٪، تم اطلاقه يوم 17 افريل 2016، وانقضت آجاله في 16 أكتوبر، وسمح بتحصيل 568 مليار دينار، وهي حصيلة جد متواضعة.

من بين آليات الأخرى التي انتهجتها الجزائر لتمويل العجز الموازني الناتج عن انخفاض اسعار البترول هي الزيادات في الرسوم والضرائب فمثلا الجزائر في سنة 2017 قامت ب:

- رفع الضريبة على القيمة المضافة من 17٪ إلى 19٪ ؛
- رفع الرسوم على التحويلات العقارية "بيع – شراء – إيجار"؛
- رفع قيمة رخص البناء وشهادات المطابقة؛
- رفع رسوم استيراد السلع الفاخرة و السجائر و السيارات رباعية الدفع؛
- ارتفاع أسعار الوقود؛
- رفع رسوم الاجهزة الكهرومنزلية؛
- 1000 دينار لتجديد البطاقة البيومترية ومليون لجواز السفر؛
- ضريبة جديدة على عجلات الشاحنات والسيارات.
- تشجيع وحماية المنتوج الجزائري، ومن بين الآليات حظر الاستيراد فالسياسات الاقتصادية للدولة ابتداء من 2015،

إذن استنفاذ الحكومة الجزائرية لصيغ التمويل التقليدي دفع بها للبحث عن طرق جديدة مبتكرة غير تقليدية لتمويل النشاط الإقتصادي كنتيجة لعدم فعالية أدوات السياسية النقدية التقليدية

2-مضمون سياسة التمويل الغير تقليدي :

دخلت صيغة التمويل الغير تقليدي حيز التطبيق بعد تعديل قانون النقد و القرض 90-10 بموجب القانون رقم 17-10 الصادر في 11 اكتوبر 2017 يتمم الأمر 03-11 الصادر في 26 اوت 2003 و الصادر في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017،و المقصود من التمويل الغير تقليدي في برنامج الحكومة هو الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية دون تغطية بعد تعديل قانون النقد و القرض، بعد أن كانت لا تتعدى تسبيقات بنك الجزائر للخزينة كل سنة 10٪ من الإيرادات العادية للدولة المسجلة في السنة المالية السابقة، و قد بين البرنامج ان التمويل الغير تقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك باقراض الخزينة الحكومية مباشرة بدون بدون سقف الائتمان و بشروط اكثر يسرا من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة. وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار العمومي[8].

و يمكن توضيح الفرق بين التمويل الغير تقليدي و التقليدي في مايلي

أ – التمويل التقليدي هو نمو محقق في إنتاج السلع و الخدمات يقابله اصدار نقدي لقيمة هذا النمو.

ب–التمويل الغير تقليدي هو اصدار نقدي لنمو متوقع يقابله نمو محقق في إنتاج السلع و الخدمات

علما انها هذا التمويل سيكون محدودا لمدة أقصاها خمسة سنوات و مرفوقا باصلاحات إقتصادية و مالية حيث تم تبني حزمة من التدابير المرافقة في إطار تنفيذ التمويل الغير تقليدي بالمرسوم التنفيذي رقم 86-18 المؤرخ في 05 مارس 2018 و الذي يحدد آليات

[8] (مجلة الوسط، 2017)

متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية و المالية في اجل أقصاه خمس سنوات إلى [9]:

1-استعادة توازنات خزينة الدولة(اصلاح مالية الدولة)

2-استعادة توازنات ميزان المدفوعات

3-الإصلاحات الهيكلية المالية

4-الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية

3- اهداف سياسة التمويل الغير تقليدي[10]:

- تجنب الاستدانة الخارجية
- تجنب تعطل مشاريع التنمية و دعم صندوق الاستثمار الوطني
- ضمان تغطية نفقات الدولة الاقتصادية و الإدارية و الاجتماعية
- تغطية احتياجات الخزينة بتمويل العجز الموازي
- تمويل الدين العمومي الداخلي.

[9] مجلة الوسط (2017)

[10] حمزة رملي(2018). ص 222

المبحث الثالث سياسات التقشف

المطلب الأول مفهوم سياسة التقشف:

تعرف سياسات التقشف بانها تلك السياسات التي تهدف إلى الحد من عجز موازنة دولة ما، اي الفرق مابين ما تفعله الحكومة وما تحصله من إيرادات، و تشمل تدابير التقشف مزيجا من إجراءات تخفيض الإنفاق العام و زيادة الضرائب، و بطبيعة الحال تخضع كل دولة لظروف سياسية و اجتماعية مختلفة، عن الأخرى و التي يجب أن تأتي في إطار سياسية التقشف اي ان الإجراءات المتخذة تختلف من دولة لأخرى. و قد بدأت المناقشات الأولية حول إقتصاديات التقشف في التركيز على على دورها في تسهيل تمويل حلات الطوارئ التي تتعرض لها الدول، مثل الحروب ولا حالات الدفاع الوطني و مع تطور النظام الراس المالي ادت الظروف التي احاطت بالثورة الصناعية إلى قيام دولة الرفاهية العامة، لكن تلك الرفاهية تتعرض دئما إلى ظغوط، لاسيما خلال فترات الركود الإقتصادي، و من هنا نشأ الجدل الأكاديمي، و من ثم الممارستي حول سياسات التقشف

يختلف مفهوم التقشف عن مفهوم "ترشيد الإنفاق العام" حيث يعرف بأنه العمل على زيادة فعالية الإنفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الحكومة على تمويل و مواجهة التزاماتها الداخلية و الخارجية مع القضاء على مصادر التبديد و الإسراف إلى ادني حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ظغطه لكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق، بالتالي يمكن القول ان ترشيد الإنفاق العام أشمل و أعم من سياسات التقشف

المطلب الثاني اجراءات التقشف:

تختلف مدى وضوح حزمة الأجرءات المتبعة في إطار سياسة التقشف من دولة إلى أخرى فمثلا في بعض الدول مثل اليونان اتخدت الحكومة تدابير تقشفية واضحة مثل زيادة

الضرائب و تخفيض الاعانات الاجتماعية و خفض الرواتب في القطاع العام، و شملت ايضا تخفيضات في الضرائب لفئات معينة للتخفيف من اثر التدابير الأخرى، اي ان حزمة الأجرءات واضحة بشكل كاف دون أي موارية

وفي بعض الدول الأخرى لم تكن الإجراءات واضحة بالشكل الكافي، فعلى سبيل المثال شهدت بريطانيا تغيرا في سياسة الحكومة منتصف 2010، و أدخلت وقتها تدابير مثل إعادة هيكلة نظام الرعاية الاجتماعية، مع إجراء بعض التخفيضات عليه، و على الرغم مما تبدوا عليه تلك الإجراءات تقشفية، ألا انه لا يمكن الاعتداد بها كذلك لأنها في أتت في إطار نهج إصلاحي للحكومة، و من ثم لابد من التميز بين التغيرات التي تدخل في إطار جدول الأعمال الحكومي و تلك التي تدخل لأسباب تقشفية، فمثلا لا يمكن اعتبار إزالة تدابير التحفيز المالي من قبل بعض الحكومات بانها تقع ضمن حزمة التقشف، اذا انها تقدم في الأصل على أنها اصلاحات مؤقتة، اي انه علينا ان نميز بين امرين هدف التغير و المدى الزمني له.

هناك اعتبار آخر له يجب أن ناخذه في عين الاعتبار، و هو مدى استمرارية السياسات التقشفية من عدمها، ففي بعض الأحيان يتم الإعلان على البدأ في تطبيق تدابير التقشف في غضون عام واحد، و في حالات أخرى، بريطانيا على سبيل المثال في التدابير التي أعلن عنها في عام 2010 لم يتم في تنفيذها بالكامل حتى الآن، و من المتوقع ان تستمر حتى 2014، و هناك مبررات إقتصادية قوية لمرحلة تدابير التقشف منها الحد من مخاطر الانكماش، او الخوف من التبعات السياسية المحتملة، أو التأثير على أسواق المال ايجابيا، و من الممكن أن تتعرض تلك السياسات المتوسطة الأمد إلى التعديل او التجميد، و من ثم لا يمكن احتساب ذلك كتدابير تقشفية.

لكن بصورة عامة يمكن القول ان تدابير التقشف تتضمن إجراءات عدة تاخذ بشكل مزيج من زيادة الضرائب و خفض الانفاق العام، حيث ترتفع الضرائب المباشرة و غير

المباشرة بينما على جانب الإنفاق العام يتم تخفيض المعاشات العامة لموظفي الدولة، و تقليص الخدمات العامة التي لها تأثير مباشر على رفاهية الأسر و تخفيضات في بعض صور الإنفاق العام مثل الإنفاق الدفاعي، و تخفيضات في إعداد و مستويات أجور بعض العمالة في القطاع العام

المطلب الثالث : ضوابط سياسة التقشف:

تدخل سياسات التقشف في صلب اهتمامات صندوق النقد الدولي، و تقوم فلسفة الصندوق على خطط التقشف و الظبط المالي ينبغي أن تركز الإصلاحات المالية الهيكلية المتواصلة بدلا من التدابير المؤقتة او قصيرة الأمد حتى تؤتي ثمارها، فبلجيكا و كندا على سبيل المثال على سبيل المثال حققتا نتائج باهرة في مستوى تخفيض الديون عكس إيطاليا، و كان الفرق بين هذه الثلاث حالات هو الوزن النسبي الذي أعطاه كل بلد في الإصلاحات الهيكلية مقارنة بالجهود المؤقتة، و جدير بالذكر انه كل من بلجيكا و كندا وضعا برنامجا لظبط المالية العامة في حقبة التسعينات، استطاعتا من خلاله الحفاظ على تحسن أداء الموازنة العامة و المساعدة في التخلص من التبعات الاقتصادية غير الحميدة الفاشلة عن الظبط المالي المفرط.

وفي دول أخرى مثل بريطانيا رغم مسعاها لإجراء اصلاحات تقشفية خلال القرن العشرين، نجد ان نسب الدين العام ارتفعت نتيجة قيام السلطات بالجمع بين تشديد السياسة المالية العامة و السياسة النقدية، مما أفضى لنمو سالب الأمر الذي أدى في النهاية الى تفاقم مشكلة الدين العام. و في اليابان خلال حقبة التسعينات، رأى الصندوق انه كان ينبغي على الحكومة اجراء اصلاحات هيكلة على القطاع المصرفي و تهيئة بيئة نقدية داعمة قبل تبدأ في تطبيق سياسات التقشف والظبط المالي وتاثيراتها السلبية التي شابت العملية.

وتؤكد دراسات صندوق النقد الدولي ان عملية اصلاح الخلل المالي، اي عجز الموازنة و تخفيض الديون، تستغرق وقتا طويلا، ففي بعض الحالات لم يتراجع الدين العام في بعض

الدول الا بنسبة هامشية في المتوسط بعد مرور 15 عام من تجاوزه بنسبة 100٪ من الناتج المحلى الإجمالي، و احد اسباب ذلك هو تخفيض هو صعوبة تخفيض العجز الأولى بسرعة، و لذلك ينبغي مراعات الواقعية عند تحديد ما يمكن تحقيقه من خفض عجز الموازنة و الديون.

و قد وضع صندوق النقد الدولي في إطار ذلك خارطة طريق للنجاح لتطبيق سياسات التقشف و تسوية أعباء الديون المفرطة الحالية، و تتخلص في مايلي:

– دعم النمو يمثل اهم الأولويات لمواكبة الآثار الانكماشية المترتبة على سياسات التقشف المالي

– يجب أن تركز السياسات على حل المشكلات الهيكلية الأساسية داخل الاقتصاد، كما يجب أن تكون السياسة النقدية داعمة بقدر الإمكان

– نظرا للوقت الذي يستغرقه خفض الديون، ينبغي التركيز على عملية الظبط المالي على المتغيرات الهيكلية الدائمة، و يمكن أن تساعد في هذا الخصوص قواعد المالية العامة، كتلك المطبقة في بلجيكا، و التي تعزز الشفافية و المساءلة في عملية الميزانية، مع العلم ان حالة إيطاليا في حقبة التسعينات تشير الى عملية تخفيض الديون لم بصاحبها نمو قوي[11].

المطلب الرابع :التقشف في الجزائر

أجبرت صدمة هبوط أسعار النفط الخام دون 30 دولارا للبرميل منذ مارس/ آذار الماضي، الحكومة الجزائرية، على رفع تقليص نفقات الدولة من 30 إلى 50 بالمئة، وتجميد مشاريع في جل القطاعات باستثناء الصحة والتعليم.

[11] ابراهيم الغيطاني(2012).ص 3.4.5.6

توقعت الموازنة العامة الجزائرية للعام 2020، عجزا بنسبة 12.7 بالمئة (قرابة 12 مليار دولار)، ونسبة نمو عام بنسبة 1.8 بالمئة، بإجمالي نفقات 7772 مليار دينار (65 مليار دولار)، وإيرادات 6239 مليار دينار (52 مليار دولار).

الأسبوع الماضي، أعلنت الرئاسة الجزائرية أن عبد المجيد تبون، وجه برفع تقليص نفقات تسيير الدولة من 30 إلى 50 بالمئة، لمجابهة تداعيات انهيار أسعار النفط، مصدر الدخل الرئيس للبلاد.

ففي 22 مارس/ آذار الماضي، أعلنت الحكومة الجزائرية خطة تقشفية جديدة بسبب الأزمة النفطية، تضمنت خفضا لنفقات الدولة بواقع 30 بالمئة، تشمل خفضا لنفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها دون تحديدها.

كما خفضت شركة سوناطراك الحكومية للمحروقات، الأكبر في البلاد، نفقاتها بواقع 7 مليارات دولار للعام 2020، نزولا من 14 مليار.

ومن قرارات الحكومة، خفض فاتورة الواردات بواقع 10 مليارات دولار، نزولا من 41 مليار دولار في 2019، إلى 31 مليار دولار بنهاية العام الجاري.

وينتظر اعتماد قانون موازنة تكميلي من طرف الحكومة الجزائرية، في إطار تدابير مواجهة انهيار اسعار النفط، وجائحة فيروس كوورنا المستجد.

وقانون "الموازنة التكميلي"، الذي عادة ما تلجأ إليه الجزائر حسب الحاجة، يهدف إلى إقرار مخصصات مالية جديدة، أو تغيير تقديرات الإيرادات أو لخلق أخرى والترخيص بنفقات جديدة.

وتتوقع الجزائر تراجع احتياطاتها من النقد الأجنبي إلى 44 مليار دولار بنهاية العام الجاري، نزولا من 62 مليار دولار نهاية 2019.

ووجهت برقية لوزارة الخزانة الجزائرية أرسلت لفروعها عبر الولايات، اطلعت الأناضول على نسخة منها، مؤرخة في 28 أبريل/ نيسان الماضي، بتجميد عدة مشاريع حكومية.

وطلبت البرقية من فروع ووزارة الخزانة عبر الولايات، برفض تلقائي للتصديق على نفقات مشاريع الهيئات والمؤسسات الحكومية، التي لم تنطلق بها الاشغال بعد.

وحسب الوثيقة ذاتها، فإن هذا الرفض يشمل قرارات التجهيز الحكومية المركزية (مصدرها الحكومة) وغير المركزية (مصدرها الولاة).

واستثنت العملية التقشفية مشاريع قطاعات التربية (التعليم) والصحة، اضافة لمستشفى متخصص في أمراض السرطان بولاية الجلفة (300) كيلومتر جنوبي العاصمة).

واستثنى تجميد المشاريع الحكومية، تلك الموجهة لمناطق الظل، وهي الاقاليم التي تعاني تخلفا في التنمية في مختلف محافظات البلاد.

في السياق، يرى الخبير وأستاذ الاقتصاد بجامعة عبد الرحمن ابن خلدون بولاية تيارات (غرب)، عبد الرحمن عية، أن رفع تقليص الإنفاق الحكومي، سببه الرغبة في تخفيض عجز الموازنة والوصول به إلى مستويات مقبولة.

وحسب عبد الرحمن عية، فإن الخطة التقشفية الحادة لها ثلاثة أسباب رئيسة، في ظل رفض الرئيس تبون الاستدانة من الخارج، أو العودة إلى الإصدار النقدي لسد العجز (طبع النقود).

السبب الأول، يكمن في وجود عجز في الموازنة العامة للبلاد للعام الجاري، يصل إلى 15 مليار دولار، والثاني يتعلق بتراجع عائدات البلاد من النقد الأجنبي بسبب هبوط أسعار النفط، حيث تتوقع الحكومة مداخيل بـ 22 مليار دولار.

كانت الجزائر قد حققت مداخيل إجمالية فاقت 34 مليار دولار في 2019، وفق بيانات حكومية رسمية.

والسبب الثالث، فقد أملاه التزامات الحكومة من خلال إلغاء بعض الضرائب على المرتبات، ورفع الحد الأدنى للأجر المضمون وتعويض المتضررين من فيروس كورونا المستجد.

وقبل أيام، أعلنت الحكومة الجزائرية إلغاء الضرائب على المرتبات، التي تساوي أو أقل من 30 ألف دينار (255 دولار)، ورفع الأجر الأدنى المضمون من 150 إلى 170 دولارا.

وأعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قبل دخول شهر رمضان، تقديم مساعدات مالية للأسر المتضررة من فيروس كوورنا المستجد، وأيضا أصحاب النشاطات التي توقفت جراء تدابير الحد من انتشار الجائحة.

من جهته يرى الصحفي الجزائري، ومسؤول القسم الاقتصادي بجريدة الخبر (خاصة)، حفيظ صواليلي، أن تقليص النفقات سيمس على وجه الخصوص تسيير المؤسسات والهيئات الحكومية.

وأشار حفيظ صواليلي أن تقليص الإنفاق الحكومي، سيمس عدة مواطن في سياق التوجه نحو سياسة تقشف في نمط استهلاك الدولة وموظفيها.

وزاد: "تقليص نفقات التسيير يمكن أن يشمل أعباء الدين الحكومي، ونفقات تسيير الهيئات الحكومية وتكاليف عمليات التضامن الاجتماعي، ونشاطات أخرى ثقافية مع استبعاد المساس بمرتبات الموظفين"[12].

[12] وكالة الاناضول(2020)

وشدد على أن تقليص الإنفاق العام للحكومة، لا يمكن أن يمس مرتبات الموظفين التي تعتبر خطا أحمر.

خاتمة

خاتمة :

نستخلص مما سبق أن السياسات الإجتماعية هي المبادئ والتشريعات والأنشطة التي تؤثر على الظروف المعيشية التي تساعد في رفاهية الإنسان، فأذن إن السياسة الإجتماعية هي ذلك الجزء من التنمية وأن كلاهما يكمل الأخر، كما تعرف السياسة الإجتماعية على انها الأحداث التي تؤثر على رفاهية أفراد المجتمع من خلال تنضيم التسويق للسلع والمواد في المجتمع وكيفية الوصول لها، وتتعامل السياسة الإجتماعية في الغالب مع قضايا الفساد .

إن دور السياسات الإجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، تعكس تحسنا ممحوظا في مستويات المعيشة ونسبة التمدرس ومجال الصحة والسكن والتشغيل....الخ، بحيث تبقى في نظرنا نجاحات لا ترقى إلى مستويات التقدم التي يتطلع إليه الفرد الجزائري.

إن السياسات الإجتماعية في الجزائر لا تزال تعتبر مسكنات سياسية ارتجالية سيما السكن والتشغيل لأنها لا تزال ظرفية ولا تستجيب لطموحات فئات المجتمع خاصة أن هناك معوقات تقف أمام تحقيق الأهداف النظرية لسياسات الإجتماعية، فالجزائر سعت من خلال البرامج الإجتماعية إلى إعطاء دفعة واستمرارية نظرا للجهودات المبذولة ،فقد عملت على تعزيز إجراءات نظام الحماية الإجتماعية على ثلاث محاور: الحفاظ على نظام الضمان الإجتماعي وتعزيز أهمية المساعدات والتحويلات الإجتماعية للدولة ووضع أجهزة التشغيل للإدماج ليس فقط بهدف محاربة الفقر والمساهمة في تحقيق التنمية ولكن أيضا لإرساء مناخ إجتماعي هادئ ومستقر يساعد على التنمية بشكل عام ويحافظ على التوازنات الاقتصادية، حيث سمحت البرامج الإجتماعية بتراجع معدلات الفقر وانخفاض نسبة البطالة، تحسن مؤشرات التنمية والسير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية بحيث باشرت الجزائر مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية لخلق قطاع خاص قادر على المنافسة وجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات بسبب إنخفاض أسعار البترول الرهيبة وقانون المالية الجديد الذي كان عبئ كبير على المجتمع الجزائري وخاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة أي سياسة التقشف

وتنويع القاعدة الاقتصادية لتقليص من حدة التقلبات، ومواصلة الإصلاحات في المجالات المتعلقة بمحاربة الفساد، وتسهيل الحصول العقار الصناعي وتنويع الإقتصاد الوطني وكذلك تحدي التنمية الرئيسي بنسبة للجزائر.

أن موضوع السياسة الاجتماعية في الجزائر يختلف بين التشريع والواقع، فرغم تكثيف الدولة لجهودها وبرامجها التنموية المتنوعة لتحقيق سياسة اجتماعية ناجحة ومن ثمة معالجة المسألة الاجتماعية بأبعادها كالفقر وازمة السكن والصحة وغيرها، إلاّ أن الازمة مازالتُ تطرح بشكل واسع النطاق وعلى جميع المستويات، الامر الذي لزم معه تكثيف الدراسات والبحوث في ميادين العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمعرفة اسباب هذا العجز المتواصل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

1- محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982 .

2- ابو الخير احمد عطية، المحكمة الجنائية الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1999.

3- احمد ابراهيم حمزة، السياسة الإجتماعية ، عمان: دار المسيرة، 2015 .

4- بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2 ، مكتبة لبنان، بيروت، 1986م.

5- جلال أحمد أمين، الاقتصاد القومي، مقدمة لدراسة النظرية النقدية، مكتبة سيد عبد الله وهبة عابدين، مصر،1972 .

6- جلال أحمد أمين، الاقتصاد القومي، مقدمة لدراسة النظرية النقدية، مكتبة سيد عبد الله وهبة عابدين، مصر، 1972 .

7- جمال داود سلمان، طاهر فاضل حسون، " التخطيط الاقتصادي ." بيت الحكمة، العراق.

8- حسين خليفي، " مبادئ الاقتصاد الجزئي." دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة1 ، الأردن.

9-حمدي عبد العظيم، السياسات النقدية والمالية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986،

10- درية السيد حافظ ، السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر، كلية الآداب ، جامعة طنطا، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية،2007 .

11- رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

12- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ،1989.

13- سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987 .

14- السروجي ، طلعت مصطفى ، وآخرون ، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2005 .

15- سلام سميسم، " التوازن الاقتصادي العام ." دار مجدلاوي، الطبعة 1 ، الأردن، 2011 .

16- عبد العال، عبدالحليم رضا ، وآخرون الرعاية الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، دار النهضة، القاهرة ، 1996 .

17- عبد العزيز مختار ، رياض حمزاوي ، التخطيط الاجتماعي من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1984 .

18- عماد الدين الشربيني، الموازنة العامة وعلاقتها بالخطة الاقتصادية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1971 .

19- فرحي، " التحليل الاقتصادي الكي." دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 .

20- فضيل ابو نصر، الانسان العالمي: العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل، بيروت: دار بيسان للنشر، 2001.

21- قاسم ، محمد رفعت قاسم وآخرون الرعاية الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية ،حلوان ،دار النشر والتوزيع الكتاب الجامعي ، 2006م .

22-ماهر ابو المعاطى على :"السياسة الاجتماعية " زهراء الشرق ، القاهرة ، 2003 ، ط1 .

23- متوكل ابن عباس محمد مهلهل : "مبادئ الاقتصاد" الرياض ، دار المريخ ، ط1 ، 2000 .

24- محمد أحمد بيومي ، محروس خليفة ، الاتجاهات النظرية والمنهجية في السياسة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، 2006 .

25- محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ،1982 .

26- محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961 .

27- محمد محمود المهدي، ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية، مصر: المعهد العالي للمقدمة الاجتماعية بالإسكندرية، 2001 .

28- محمود حسن الوالي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ،2000 .

29- نانى محسن محمد، تحديات ومحددات السياسة الإجتماعية، المعهد العالي للخدمة إجتماعية:بورسعيد الدراسات العليا .

30- وديع طوروس، " مبادئ اقتصادية ." المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة1 ، بيروت، 2010.

31- وليد عبد الحميد عايب، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ." مكتبة حسن العصرية، الطبعة 1 ، لبنان، 2010.

32- يحي درويش وآخرون : السياسة الإجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1962 .

33- يوجين.أ.ديوليو، " النظرية الاقتصادية الكلية." ترجمة محمد رضا العدل وحمدي رضوان عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2 ، الجزائر، 1993 .

المؤتمرات

1- بوحيضر رقية، " أثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة2001-2011 ، المؤتمر الدولي تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والتمو الاقتصادي خلال الفترة: 2001-2014 ، 12/11 مارس 2013.

المذكرات

1- دراوسي مسعود، " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2014 الجزائر،أطروحة دكتواه، الجزائر ، 2005-2006.

2- سندس حميد موسى، " البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق." مذكرة ماجستير، العراق، 2009.

3- العربي مليكة السياسات الاجتماعية ونوعية الحياة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفي إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2015/2016 .

5- محمد الشريف إلمان، " محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن.") ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ج1.

6- يحياوي عبد الحفيظ، " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري"). مذكرة ماجستير، الجزائر، 2010-2011.

المجلات :

1- الطيب معاش،"دور القوى الإجتماعية في افراز النخبة السياسية، الجزائر،"مجلة الدراسات الإجتماعية، العدد14، 2014، ص 28.

المواقع الإلكترونية :

http://arabprf.com/?p=2879

https://qawaneen.blogspot.com/2020/05/blog-post_31.html#point6

الفهرس

الفهرس:

واجهة :
شكر .....
إهداء .....
مقدمة .....أ-هـ

الفصل الأول : السياسة الاجتماعية.

تمهيد : 8
المبحث الأول: مفهوم السياسة الإجتماعية 9
المطلب الأول: تعريف السياسة الإجتماعية..... 9
المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الاجتماعية ونماذج صنعها..... 12
الفرع الأول : التطور التاريخي للسياسة الاجتماعية 12
الفرع الثاني : ماهية السياسة الاجتماعية 13
أولا: تعريف صنع السياسة الاجتماعية 13
ثانيا: مراحل صنع السياسة الاجتماعية : 14
ثالثا: أهمية صنع وصياغة السياسة الاجتماعية..... 18
رابعا: المشاركون فى صنع السياسة الاجتماعية..... 19
المبحث الثاني: المضامين المختلفة للسياسة الاجتماعية. 22
المطلب الأول: ركائز وعناصر السياسة الاجتماعية 22
أولا : ركائز السياسة الاجتماعية..... 22
ثانيا : عناصر السياسة الاجتماعية:..... 23
المطلب الثاني: أهداف ووظائف السياسة الاجتماعية ومعوقاتها 27
أولا : أهداف السياسة الاجتماعية: 27
ثانيا: وظائف السياسة الاجتماعية..... 28
ثالثا: معوقات السياسة الاجتماعية. 29
المبحث الثالث: فواعل صنع السياسة الإجتماعية:..... 34

الفهرس:

المطلب الأول: الفواعل الرسمية 34
أولا: الاجهزة التشريعية والتنفيذية في الدولة 34
ثانيا: التنفيذيون 35
ثالثا: الفاعلين الدوليين. 35
المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية 35

الفصل الثاني : الإطار النظري للتوازن الاقتصادي

تمهيد 38
المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي 39
المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي. 39
أولا : تعريف التوازن الاقتصادي 39
ثانيا : مجالات التوازن الاقتصادي 41
1- التوازن الاقتصادي الداخلي 41
2- التوازن الاقتصادي الخارجي 45
المطلب الثاني: التوازن في الفكر الاقتصادي. 48
أولا : تحليل التوازن الاقتصادي عند المدرسة الكلاسيكية 49
ثانيا : تحليل التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الكلي الماركسي 50
ثالثا : التوازن الاقتصادي عند كينز 52
المبحث الثاني : أهمية التوازن الاقتصادي وأشكالة. 54
المطلب الأول: أهمية التوازن الاقتصادي. 54
أولا : أهمية التوازن الاقتصادي في السياسات الاقتصادية 54
ثانيا :أهمية التوازن الاقتصادي في التخطيط الاقتصادي. 55
ثالثا : أهمية التوازن الاقتصادي في الاصلاح الاقتصادي. 56
المطلب الثاني : أشكال التوازن الاقتصادي 57
أولا : التوازن الجزئي والتوازن الكلي 57

الفهرس:

ثالثا : التوازن الساكن والتوازن الحركي 59
رابعا : التوازن الناقص والتوازن الكامل 59
المبحث الثالث: مجالات التوازن الاقتصادي..... 60
المطلب الأول : التوازن الاقتصادي الداخلي 61
أولا: توازن الاستهلاك والإنتاج..... 61
ثانيا: توازن الادخار والاستثمار..... 62
ثالثا :توازن الموازنة العامة للدولة..... 62
المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الخارجي 64
خلاصة : 69

الفصل الثالث الإجراءات المتبعة لاستعادة التوازن الإقتصادي في الجزائر منذ 2014 إلى غاية 2020

المبحث الاول:ترشيد النفقات العمومية و إجراءاتها 71
المطلب الأول :تعريف النفقات العمومية 71
1- إجراءات ترشيد نفقات التسيير : 72
2- اجراءات ترشيد نفقات التجهيز 73
المبحث الثاني: التمويل الغير تقليدي 75
المطلب الأول :تعريف التمويل الغير تقليدي 75
1- الإجراءات المنتهجة قبل تطبيق آلية التمويل الغير تقليدي: 75
2-مضمون سياسة التمويل الغير تقليدي : 77
3- اهداف سياسة التمويل الغير تقليدي:..... 78
المبحث الثالث سياسات التقشف..... 79
المطلب الأول مفهوم سياسة التقشف: 79
المطلب الثاني اجراءات التقشف:..... 79
المطلب الثالث : ظوابط سياسة التقشف:..... 81

الفهرس:

المطلب الرابع :التقشف في الجزائر 82
خاتمة 87
قائمة المصادر والمراجع 90